وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية فرع: العلوم الاقتصادية

رقم : ..... تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطلبة:

حماني عبد الرؤوف

بولبرادع شرف الدين

تحت عنوان

دور الاندماج المصرفي في مواجهة تحديات العولمة المالية في بعض الدول العربية وآفاقه في الجزائر

لجنة المناقشة:

ذبيحي عقيلة	أستاذة محاضرة "ب"	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
بنابي فتيحة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
زيتوني كمال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018-2019 م

شكر وعرفان

اللهم إنا نسألك أن تلهمنا شكر نعمك وتجعل علمنا مخلصا لوجهك

فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

﴿من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له﴾

واقتداء بهذا الحديث الشريف نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة: بنابي فتيحة التي كانت سندا وعونا التي لم تبخل علينا بالإرشادات والنصائح والتوجيهات من أجل إتمام هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذه المذكرة من قريب أو بعيد

وإلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

وإلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذه المذكرة.

إهداء

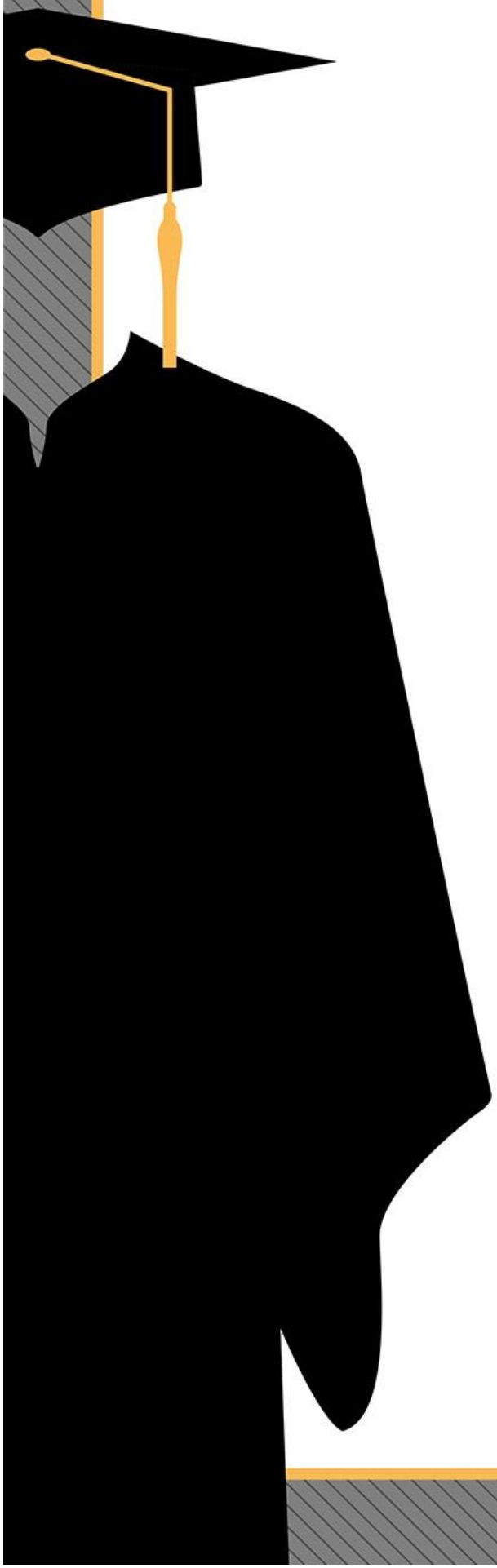

إلى أغلى جوهرتين في الحياة إلى اللذين قال فيهما الرحمان:

﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾

سورة الإسراء، الآية: **24.**

الوالدين الكريمين

إلى الإخوة الأعزاء

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء والزملاء كل واحد باسمه.

حفظ الله لنا ديننا الإسلام ووطننا الجزائر.

عبد الرؤوف

إهداء

انطلاقا من قول المولى عز وجل:

بسم الله الرحمن الرحيم

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" الآية 19 سورة النمل

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى والدي وإلى والدتي حفظهما الله، وإلى كل أفراد العائلة الكريمة وإلى كل الأصدقاء كل باسمه، وإلى كل زملائي وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

شرف الدين

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات..... III-I

فهرس الجداول. IV

فهرس الأشكال..... IV

مقدمة عامة. ..... أ-هـ

الفصل الأول:

الإطار النظري للاندماج المصرفي والعولمة المالية.

تمهيد الفصل الأول. 07

المبحث الأول: ماهية الاندماج المصرفي. 08

المطلب الأول: مفهوم الاندماج المصرفي..... 08

المطلب الثاني: آليات الاندماج المصرفي وكيفية صنع القرار. 13

المطلب الثالث: استراتيجيات الاندماج المصرفي..... 15

المبحث الثاني: ماهية العولمة المالية. 18

المطلب الأول: مفهوم العولمة المالية. 18

المطلب الثاني: أسس العولمة المالية ومؤشرات قياسها..... 23

المطلب الثالث: مزايا ومخاطر العولمة المالية..... 24

المبحث الثالث: أهم تحديات العولمة المالية التي يواجهها الجهاز المصرفي. 26

المطلب الأول: تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال. 26

المطلب الثاني: احتدام المنافسة في السوق المصرفية. 27

المطلب الثالث: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية. 28

خلاصة الفصل الأول. 29

الفصل الثاني:

واقع الاندماج المصرفي في بعض الدول العربية.

مقدمة الفصل الثاني. 31

المبحث الأول: دور تجربة الاندماج المصرفي في الأردن في مواجهة تحديات العولمة المالية. 32

المطلب الأول: اندماج البنك الأهلي الأردني وبنك الأعمال. 32

المطلب الثاني: دوافع الاندماج بين البنكين. 33

المطلب الثالث: النتائج المتحصل عليها من اندماج البنكين. 35

المبحث الثاني: دور تجارب الاندماج المصرفي في مصر في مواجهة تحديات العولمة المالية. . 36

المطلب الأول: مؤشرات أداء القطاع المصرفي المصري قبل عمليات الاندماج..... 36

المطلب الثاني: مؤشرات أداء البنوك المصرية بعد عمليات الاندماج..... 39

المبحث الثالث: دور تجارب الاندماج المصرفي في المملكة العربية السعودية في مواجهة تحديات العولمة المالية. 44

المطلب الأول: اندماج البنك السعودي المتحد والبنك السعودي الأمريكي..... 44

المطلب الثاني: أبرز عمليات الاندماج الأخرى في المملكة العربية السعودية..... 45

المطلب الثالث: نتائج الاندماج المصرفي في المملكة العربية السعودية. 45

المبحث الرابع: واقع وآفاق الاندماج المصرفي في الجزائر..... 47

المطلب الأول: الهيكل العام للجهاز المصرفي الجزائري. 47

المطلب الثاني: البنوك الجزائرية و الاندماجات المصرفية. 50

المطلب الثالث: استراتيجيات تحفيز البنوك الجزائرية للاندماج المصرفي. 53

خلاصة الفصل الثاني..... 58

خاتمة عامة. 60

قائمة المراجع..... 65

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1)	معلومات أولية عن البنك الأهلي الأردني وبنك الأعمال.	34
الجدول رقم (2)	مؤشرات أداء البنوك المصرية خلال الفترة من جوان 2000 إلى جوان 2005.	38
الجدول رقم (3)	الحصة السوقية للبنك الأهلي متضمنا بنكي المهندس والتجاريون مقارنة بمجموعة بنكي مصر والقاهرة طبقا للميزانيات المعتمدة في 2007/08/30.	42
الجدول رقم (4)	المؤسسات المالية المكونة للنظام المصرفي الجزائري في 2018.	48

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1)	هيكل الجهاز المصرفي المصري في 2005/08/31.	37
الشكل رقم (2)	هيكل الجهاز المصرفي المصري في: 2010/02/11.	39

مقدمة

عامة

مقدمة عامة

شهدت السنوات الأخير من القرن العشرين جملة من التحولات المتسارعة والمتغيرات العالمية في المجال المصرفي، والذي يعد من أكثر الأنظمة الاقتصادية استجابة وتأثرا بمظاهر العولمة وخاصة العولمة المالية والتي كانت أهم ملامحها تطور السوق المصرفية والتعاملات مع الاتجاه المتزايد نحو تحرير القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تحول دون تطور البنوك، إضافة إلى ظهور المعايير الدولية للإشراف والرقابة.

وفي ظل هذه التحولات العالمية، اشتدت حدة المنافسة بين البنوك وكذلك بين البنوك والمؤسسات غير المصرفية، إضافة إلى التطور التكنولوجي والخدماتي، الأمر الذي دفع العديد من البنوك على المستوى العالمي إلى العمل على تطوير آلياتها وتنويع خدماتها وزيادة ملاءتها المالية وتعزيز قدرتها على المنافسة والبقاء في السوق، ويعتبر الاندماج المصرفي من أهم التوجهات البنكية لتحقيق هذه الأهداف ومواجهة هذه التحديات، حيث رآه البعض أنه هدفا في حد ذاته تتبعه فائدة ناجمة عن تطور وتوسع أعمال التي يقوم بها البنك وهو كذلك تجاوب مع ظاهرة العولمة المالية.

وتعتبر البنوك العربية جزء من المنظومة المصرفية العالمية، وهي بذلك أمام تحديات عديدة خاصة بما يتماشى مع تحديات العولمة المالية خصوصا على صعيد الخدمات والمنتجات الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى جانب اشتداد المنافسة من قبل البنوك الأجنبية التي تنشط في السوق العربية والتي انتهجت سياسة الإصلاح مترافقة مع تزايد موجة الاندماج على الصعيد الإقليمي والعالمي، وعلى ذلك يتوجب على البنوك العربية بلورة وتنفيذ استراتيجيات مناسبة لتحويل هذه التحديات إلى فرص للنمو والتقدم ومن ثم توفير المناخ اللازم لتفعيل النشاطات الاقتصادية العربية.

والجزائر كغيرها من الدول متأثرة بهذه المتغيرات ونظرا لطبيعة عمل البنوك فإنها تتأثر بمختلف المخاطر الناتجة عن الاضطرابات والضغوطات الاقتصادية مما يجعلها تعمل على تبني خيار الاندماج المصرفي مستقبلا من خلال وضع مجموعة من الاستراتيجيات التي تساعدها على ذلك.

1-إشكالية البحث:

بناء على ما تقدم فإن الإشكالية المطروحة، إلى أي مدى ساهم الاندماج المصرفي في مواجهة التحديات التي فرضتها العولمة المالية في الدول العربية؟

للتفصيل أكثر في الإشكالية المطروحة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يساعد الاندماج المصرفي في تحسين وتطوير أداء البنوك وزيادة كفاءتها وقدرتها على المنافسة؟
- هل ساعد الاندماج المصرفي البنوك العربية في مواجهة تحديات العولمة المالية؟

- ماهي آفاق تبني الاندماج المصرفي من طرف البنوك الجزائرية؟

2-فرضيات البحث:

- يعتبر الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي لما له من مزايا عديدة للارتقاء بكفاءة وجودة الخدمات المصرفية.
- يعتبر الاندماج المصرفي من بين أكبر الأسباب التي أدت الى زيادة درجة التنافسية بين البنوك العربية.
- إن تطبيق الجزائر لبعض الإصلاحات في جهازها المصرفي يمكنها من اعتماد الاندماج المصرفي مستقبلا.

3-أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يمس قطاعا حساسا وفعالا في التنمية الاقتصادية، فهو يعالج موضوع استدعى اهتمام الاقتصاديين وخبراء البنوك وهو اتجاه يساهم بشكل فعال في تفعيل المنظومة المصرفية، حيث أصبح الاندماج المصرفي ظاهرة عالمية أخذت تتزايد بشكل كبير وذلك لمواجهة مختلف تحديات العولمة المالية.

4-أسباب اختيار الموضوع:

تنقسم أسباب اختيار الموضوع إلى قسمين أساسيين:

أ-أسباب ذاتية: يمكن إيجازها فيما يلي:

- الميل الشخصي اتجاه دراسة هذا الموضع واكتشاف خباياه.
- الرغبة في معالجة البحوث والمواضيع التي تتعلق بالقطاع البنكي وخاصة تلك التي تواكب التطورات العالمية.

ب-أسباب موضوعية: يمكن إيجازها فيما يلي:

- أهمية الاندماج في تحقيق التنمية الاقتصادية بحيث يؤدي إلى توفير رؤوس أموال ضخمة، قدرة أكبر على تحمل المخاطر، تحسين مستوى اليد العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد، القدرة الفائقة على الاتصال بفضل وجود شبكة قوية للمعلومات المرتبطة بأنظمة الاتصال المختلفة.
- الوقوف على أهم الاندماجات المصرفية في العالم العربي ومدى فعاليتها في تحسين أداء البنوك.
- معرفة الآثار الناجمة من عمليات الاندماج المصرفي في ظل تحديات العولمة المالية.

5-أهداف البحث:

تسعي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإلمام بجميع جوانب موضوع الاندماج المصرفي، من تعريف وأنواع وأثار الإيجابية والسلبية للاندماج المصرفي غلى المنظومة المصرفية وغيرها.
- تسليط الضوء على النتائج والفوائد التي حققتها البنوك العربية المندمجة وإمكانية استفادة بنوك أخرى منها.
- توعية البنوك الجزائرية بأهمية الموضوع وحثها على التغيير وانتهاج الاندماج المصرفي مستقبلا.

6-الدراسات السابقة:

اختلفت الدراسات والبحوث سواء كانت مذكرات ماجستير أو أطروحات دكتوراه والتي تناولت جوانب من الموضوع؛ نذكر أهمها:

1-مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي في الجزائر ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك، حالة الجزائر، 2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى مختلف جوانب الاندماج المصرفي وكذلك تناولت أهم الاندماجات العالمية سواء العربية أو الأجنبية، إضافة إلى أهم الإصلاحات التي يجب على الجهاز المصرفي الجزائري تبنيها، وكانت أهم نتائج البحث أن الاندماج المصرفي يعتبر من المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة التي تزايدت أهميتها مؤخرا في ظل الاتجاه إلى عولمة المصارف وتزايد حجم وأهمية الكيانات المصرفية، أضافة إلى أن الاندماج المصرفي يمكن من خلاله تحقيق مجموعة من الإيجابيات كالتغلب على ندرة الكفاءات والخبرات في المجال المصرفي ومواجهة مخاطر التقلبات الاقتصادية سواء كانت في مجال الاستثمار أو التجارة العالمية.

2-بوشرمة عبد الحميد، الجهاز المصرفي في الجزائر ومتطلبات العولمة المالية، 2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، حيث تطرق فيها الباحث إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالعولمة المالية وكذلك تم التركيز فيها على أهم التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي في ظل العولمة المالية، ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أن التحديات الخارجية التي تواجه الجهاز المصرفي والتي فرضتها العولمة المالية عديدة منها تحرير الخدمات المالية والمصرفية، زيادة التحرر من القيود وإزالة الحواجز التي تحول دون تحرير الخدمات المالية والمصرفية، مما نتج عنه زيادة المنافسة وتعرض البنوك المحلية إلى منافسة قوية من البنوك العالمية، إضافة إلى مقررات لجنة بازل والتي أصبحت تشكل تحديا حقيقيا لمختلف البنوك من أجل استيفاء متطلباتها والالتزام بمقرراتها نظرا لما توفره من مزايا في إدارة مخاطر العمل المصرفي المتزايدة.

3-غانم كريمة، دور الاندماج المصرفي في رفع القدرة التنافسية للبنوك التجارية-الدول العربية نموذجا-2013، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، حيث تطرقت إلى الإطار المفاهيمي للقدرة

التنافسية وآليات تحقيقها ومختلف المفاهيم النظرية للاندماج المصرفي وأثاره على المنظومة المصرفية، إضافة إلى بعض تجارب الاندماج المصرفي في الدول العربية، وكانت أهم نتائج البحث تتمثل في أن الاندماج المصرفي ضرورة حتمية في ظل الانفتاح الكامل للأسواق المصرفية أمام المنافسة وأحد الحلول للتعامل مع التكتلات المالية العالمية والكيانات المصرفية العملاقة، إضافة أن اندماج البنوك فيما بينها يحقق فرات اقتصادية تتمثل في زيادة معدلات النمو، وزيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة الأرباح وتوسيع القاعدة التنافسية، مما يحقق التنافس الدولي عن طريق التكنولوجيات المتعددة والموارد البشرية المؤهلة، وهذا ما كان ليتحقق في كل بنك منفرد.

4-رناق نبيلة، كورداش فهيمة، آثار الاندماج المصرفي على تنافسية البنوك "دراسة حالة بعض البنوك" 2015، مذكرة ماستر في العلوم التجارية جامعة أكلي محند أوالحاج البويرة، حيث تناولت هذه الدراسة عموميات حول لاندماج المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك والعلاقة بينهما، إضافة إلى انعكاسات الاندماج المصرفي على تنافسية البنوك حيث تم دراسة مجموعة من الدول سواء العربية أو الأجنبية، وكانت أهم نتائج هذه الدراسة أن الاندماج المصرفي يؤدي إلى خفض التكاليف، فتقل أسعار الخدمات البنكية وتزيد الفوائد على ودائع الأفراد، كذلك يؤدي إلى يؤدي إلى وفورات الحجم والمال في البحث والتطوير والإعلان والتخزين، إضافة إلى أن لاندماج هو ضمان لاستمرارية ربحية البنوك، حيث أن التحسينات في الكفاءة الناتجة عن الحصول على رأس المال بشكل أفضل، وكذلك الموارد النادرة الأخرى مثل العمالة الكفؤة والمديرين الأكفاء يساعد على تحقيق الوفورات ويخفض من التكاليف فتزيد الربحية.

7-منهج البحث:

لكي نتمكن من الإجابة عن الأسئلة المطروحة ودراسة الإشكالية وتحليل أبعادها والإلمام بهذا الموضوع، اعتمدنا في دراستنا عن المنهج الوصفي التحليلي لأنه يلاءم طبيعة الموضوع المدروس من خلال وصف وتحليل مختلف عناصره كوصف وتحليل المعلومات والبيانات المتحصل عليها وكذا تقييم البيئة المصرفية قبل وبعد عملية الاندماج.

8-هيكل البحث:

تناولنا في دراسة هذا الموضوع من خلال خطة البحث التي شملت على مقدمة عامة وفصلين وخاتمة عامة، بحيث تم التطرق في الفصل الأول والذي كان بعنوان: الإطار النظري للاندماج المصرفي والعولمة المالية من خلال ثلاث مباحث حيت تناول المبحث الأول ماهية الاندماج المصرفي، المبحث الثاني ماهية العولمة المالية، أما المبحث الثالث فتناول أهم تحديات العولمة المالية التي يواجهها الجهاز المصرفي.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان: واقع الاندماج المصرفي في بعض الدول العربية، حيث تناول أربعة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: دور تجربة الاندماج المصرفي في الأردن في مواجهة تحديات العولمة المالية.

المبحث الثاني: دور تجارب الاندماج المصرفي في مصر في مواجهة تحديات العولمة المالية.

المبحث الثالث: دور تجارب الاندماج المصرفي في المملكة العربية السعودية في مواجهة تحديات العولمة المالية.

المبحث الرابع: واقع وآفاق الاندماج المصرفي في الجزائر.

9-صعوبات البحث:

لا يخلو أي عمل من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، إلا أن الصعوبات التي واجهتنا لم تكن لتحد من عزيمتنا لإتمام هذا الموضوع وبلوغ الأهداف المسطرة، ونذكر من هذه الصعوبات ما يلي:

قلة الكتب التي تتحدث عن الموضوع بالمكتبات الجزائرية، وإن وجدت فأغلبية المؤلفين مصريين أمثال الكاتب طارق عبد العال حماد في كتابه اندماج وخصخصة البنوك، وذلك نظرا لكون البنوك الجزائرية لم تشهد عمليات اندماج على عكس البنوك المصرية والتي خاضت تجارب عديدة في هذا المجال.

الفصل الأول

الإطار النظري للاندماج المصرفي والعولمة المالية

تمهيد الفصل الأول

أصبحت ظاهرة الاندماج المصرفي بين البنوك مثيرة للانتباه خاصة لكونها قد تعاظمت مؤخرا إلى حد وصفها بأنها ظاهرة العصر ولغة عالم اليوم، فالاندماج المصرفي يسعى إلى تنويع المنتجات والخدمات وتقليل المخاطر وزيادة الحصة السوقية والاستفادة بطبيعة الحال من اقتصاديات الحجم الكبير، هذا من جهة ومن جهة أخرى يعتبر حلا أمام البنوك لمواجهة التحديات التي يشهدها عالمنا المعاصر الناتجة عن ظهور وتطور العولمة المالية باعتبار القطاع المصرفي من أكبر القطاعات الاقتصادية القابلة للتطور في ظل العولمة المالية والتي أخرجت المصارف من الاطار المحلي الى آفاق عالمية، ودمجتها في السوق العالمية بكافة جوانبه وأبعاده المختلفة.

ومع ذلك فإن الاندماج المصرفي ليس بالأمر السهل ولا العشوائي لما له من صعوبات للتحقيق، الأمر الذي جعل من محور الكثير من الدراسات والأبحاث.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف عند الجوانب النظرية لكل من الاندماج المصرفي والعولمة المالية ودور الاندماج المصرفي في مواجهة التحديات التي فرضتها العولمة المالية وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاندماج المصرفي

المبحث الثاني: ماهية العولمة المالية

المبحث الثالث: أهم تحديات العولمة المالية التي يواجهها الجهاز المصرفي

المبحث الأول: ماهية الاندماج المصرفي

يتميز العصر الحاضر بأنه عصر الكيانات الاقتصادية الكبرى، لذلك يعد الاندماج من أهم التحولات التي شهدها القطاع المالي والمصرفي عالميا باعتباره أحد المظاهر الاساسية للعولمة، حيث أصبحت عملية الاندماج بين البنوك هي القوة الدافعة لإعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية كونها اصبحت تمثل موضوعا عالميا، كما تعتبر أمانا للمصارف الضعيفة والمتعثرة وغير القادرة على مواجهة متطلبات السلطة النقدية.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لمختلف الجوانب النظرية للاندماج المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم الاندماج المصرفي

أولا: التعريف الاندماج المصرفي

هناك العديد من التعاريف للاندماج يمكن ذكر منها ما يلي :

1- التعريف الأول

الاندماج المصرفي هو اتحاد مصالح بنكين أو أكثر، من خلال المزج الكامل بينهم وظهور كيان جديد[1]، بحيث يكون ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديدة[2].

2- التعريف الثاني

يقصد به قيام أحد البنوك بالانضمام الى بنك آخر أو أكثر وعادة ما يكونان على نفس الأهمية والحجم وبانضمامهما الى بعضهما البعض يترتب على ذلك أن يعقد كل منهما كيانه المستقل ويختفيان ويظهر كيان جديد مستقل باسم جديد[3].

ثانيا: نشأة الاندماج المصرفي

تشير الكتابات الاولية أن فكرة الاندماج المصرفي فكرة قديمة، يتم التطرق اليها عبر المراحل التالية:

1- المرحلة الاولى (1893-1904): ارتبطت هذه المرحلة بالثورة الصناعية حيث ظهرت التكتلات الدولية خلال الستينات حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر، وكان الباحثون لديهم القليل من التوثيق الرسمي حول

[1] طارق عبد العال حمادي، "الاندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية"، الإسكندرية، 1999، ص6.

[2] خليل الهندي، أنطوان الناشف، "العمليات المصرفية والسوق المالية- دمج المصارف"، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص12.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 34.

الموجة الاولى في الولايات المتحدة الامريكية والبداية كانت بعد الذعر المالي عام 1893 وبلوغ ذروة الاندماج لعام 1893 حيث اختفت أكثر من 401 مؤسسة مالية[1].

2- المرحلة الثانية (1919-1929): حصلت في هذه المرحلة اندماجات متزايدة بين الصناعات التي كونت في المرحلة الأولى، وكان الحافز الرئيسي لهذه الموجة التكامل العمودي المرتبطة بالفوائد المتعلقة بالإنتاج الكبير، حيث تشير البيانات الى تقلص عدد المصارف في هذه المرحلة من 30419 عام 1921 الى 25113 عام 1929.

3- المرحلة الثالثة (1955-1987): من أسباب هذه الموجة التدهور الاقتصادي نتيجة الحرب العالمية الثانية ومحاولة التوافق مع الظروف الجديدة في مقدمتها أن القيمة الحقيقية لمئات الشركات لا تعكس القيمة الموجودة في السوق آنذاك، ومن أمثلة الاندماجات في هذه الفترة اندماج الناسيونال بروفنسيال بنك بآلو ستمنتر بنك اللذين كانا يمثلان المصرفين الرابع والخامس في بريطانيا[2] .

4- المرحلة الرابعة (1988-1997): بدأت خلال الربع الثالث من عام 1992 اثر نتائج حرب الخليج الثانية، اذ كانت في و.م.أ وبريطانيا والدول الصناعية مشاكل في الميزانيات الحكومية، فاضطرت الى اجراء تخفيضات في نفقات الدفاع وفي الوقت نفسه أجبر الكثير من الصناعات العسكرية على الدخول في موجة من الاندماجات والتوجه، وقد ارتبطت هذه الفترة بسياسات التحرير وثورة المعلومات والاتصالات وهو ما يبرر بداية تاريخ جديد من الاندماج فظهرت عدة اندماجات مصرفية في تلك الفترة[3].

5- المرحلة الخامسة (1998-2010): في النصف الأول من عام 1998 تم الاعلان عن صفقة اندماج بقيمة تريليون دولار مساويا بذلك كل الصفقات المنجزة خلال 1997 وساعد على ذلك زيادة كفاءة الاتصال والقضاء على صعوبة اللغة المالية الموحدة باستخدام اللغة الانجليزية، وهو ما دفع الى تخطي الحدود الاقليمية والقارية خصوصا بين الدول المتقدمة نفسها[4] .

---

[1] Stanley Foster Reed, ""the at of Mergers and Acuistion"", Third edition,Mc Graw Hill, New York,1999, p957.

[2] فارس غصوب، "الرأسمالية الحديثة طبيعتها وخصائصها القومية"، دار الفرابي، بيروت، 1995، ص 27.

[3] سعيد عبد الخالق محمود، "القطاع المصرفي في مواجهة عصر الاندماج والتكتل"، ندوة الابعاد الاقتصادية والادارية للاندماج المصرفي، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، مصر، ص 12.

[4] عبد الكريم جابر العيساوي، "الاندماج والتملك الاقتصاديان (المصارف النموذجية)"، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 2007، ص38.

ثالثا: أنواع الاندماج المصرفي

تختلف عمليات الاندماج المصرفي حسب اختلاف الدوافع والظروف، ويمكن ذكر أنواع الاندماج المصرفي فيما يلي:

1-الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة

تختلف أنواع الاندماج المصرفي حسب ارتباط المصرفين، سواء يعملان في أنشطة متماثلة أو في مجالات غير متماثلة وكذا حسب تماثل وتمايز الخدمات التي يقدمها كل بنك، وينقسم الى[1]:

أ-الاندماج المصرفي الأفقي

هو ذلك الاندماج الذي يتم بين بنكين او أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينها حيث يجتمع اشتمال بنكين متنافسين ينتميان الى نفس ميدان العمل ويستمر البنك الناتج عن الاندماج بالعمل في نفس النشاط ولكن بحجم أكبر وينتج عن الاندماج الأفقي مشكلة النمو وتزايد الاحتكارات المصرفية العملاقة في السوق لذا يجب على الحكومات أن تقوم بتنظيم عمليات الاندماج الأفقي لأن لها تأثيرا سلبيا على المنافسة وتتيح الحصول على أرباح احتكارية لذلك تضع العديد من الدول تنظيمات حكومية لمنع ومكافحة الاحتكارات[2].

ب-الاندماج المصرفي الرأسي

- هو الاندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى، وتصبح بذلك البنوك الصغيرة وفروعها امتداد للبنك الكبير[3].

ج الاندماج المصرفي المتنوع

يعرف على أنه يتم بين بنكين او أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة فيما بينها، كأن يتم بين أحد البنوك التجارية أو أحد البنوك المتخصصة أو بين أحد البنوك المتخصصة وأحد بنوك الاستثمار والأعمال[4].

---

[1] محمد سعيد النابلسي، "الدمج المصرفي، أبحاث ومناقشات ندوة اتحاد المصارف العربية،1992، ص27.

[2] سعد بوكوس، زياد ابو موسى، " أثر الاندماج المصرفي على أداء البنوك التجارية " البنك الاهلي الاردني وبنك الاعمال "، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، العدد 11، 2004، ص ص35-36.

[3] محمد سعيد النابلسي، مرجع سابق، ص 28.

[4] عبد الحميد صديق عبد البر، "اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال الدولية مع دراسة خاصة لظاهرة الاندماج المصرفي"، مكتبة المعارف الحديثة، 2000، ص ص 183-184.

2-الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج

حسب العلاقة بين الأطراف المتدخلة في عملية الاندماج المصرفي يمكن أن نميز بين أنماط الاندماج التالية:

أ-الاندماج الطوعي أو الإداري

يعرف الاندماج الطوعي على أنه الاندماج الودي، ويتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج، بحيث يقوم البنك الدامج بعرض لشراء مجلس إدارة البنك المندمج ومن ثم تقوم إدارة كل من البنكين بتقديم كتاب الى مساهمي البنك لكل منهما، وتوصي فيه بالموافقة على عملية الاندماج المصرفي، وفي حالة إتمام الموافقة ومع عدم وجود معارضة من الحكومة فإن البنك الدامج يقوم بشراء أسهم البنك المندمج[1].

ب-الاندماج القسري

ينشأ الاندماج القسري أو بمعنى أدق الدمج القسري إثر تدخل السلطات النقدية في العديد من الدول لتصحيح وضع بعض البنوك المتعثرة أو التي هي في حالة عسر أو إفلاس وعليه تعثر هذه البنوك يفرض حتمية دمجها داخل بنوك أخرى أكثر نجاحا وسلامة، وعليه اللجوء إلى هذا النوع من الاندماجات هو حالة استثنائية تفرضها متطلبات ومتغيرات أوضاع البنوك داخل الجهاز المصرفي، لأن الاندماج القسري سيكون في هذه الحالة الحل النهائي أمام السلطات لتصفية هذه البنوك المتعثرة التي غالبا ما تفضل فكرة الدمج وتسعى لإنجاحها، لأنه في خلاف ذلك وضعها المالي يدفعها إلى الزوال[2] وعادة ما يرتبط الاندماج القسري بكثير من القوانين المشجعة على العملية كالإعفاءات الضريبية أو منح البنك الدامج قروض المساعدة مقابل تعهده بكافة الالتزامات الخاصة بالبنك المندمج[3].

ج-الاندماج المصرفي العدائي

هو اندماج لا إداري يحدث ضد رغبة البنك المستهدف، ويتم عادة عندما تسيطر إدارة ضعيفة على مقدرات شركة ذات إمكانيات جيدة، ولذلك فإن الشركات القوية والناجحة في السوق تضع أنظارها اتجاه هذه الشركات للاستيلاء عليها وتغيير الإدارة الضعيفة بإدارة قوية، تتمكن من الاستغلال الأمثل لإمكانيات هذه الشركة[4].

---

[1] محمد سعيد النابلسي، مرجع سابق، ص 29.

[2] جيردهاوسلر، "عولمة التمويل، مجلة التنمية والتمويل"، مارس 2002، مجلد 39، ص 12.

[3] محمد مطر، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، الأوائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص339.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص164-165.

وفي نفس الإطار نجد أنواع أخرى من الاندماج أهمها[1]:

- **الاندماج بالابتلاع التدريجي:** يتم من خلال ابتلاع بنك لبنك اخر تدريجيا، وذلك بشراء فرع أو فروع معينة للبنك الذي يتم ابتلاعه.
- **الاندماج بالحيازة:** يتم من خلال شراء أسهم البنك الذي يتم اندماجه.
- **الاندماج بالامتصاص الاستيعابي:** يتم من خلال شراء عمليات مصرفية ذاتها مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية، وعمليات الائتمان وعمليات توريق الديون والمشتقات المالية، ويتم ذلك بشكل متتابع حتى يتخذ قرار الاندماج النهائي[2].
- **الاندماج بالضم:** يقوم على مجلس إدارة موحد للبنكين معا.
- **الاندماج بالمزج:** يتم من خلال إحداث مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر لينتج كيان مصرفي جديد هو خليط بين بنكين.

رابعا: أهمية الاندماج المصرفي

يعتبر الاندماج المصرفي ظاهرة اقتصادية تزايدت أهميتها في ظل الاتجاه إلى عولمة المصارف بحيث تكون قادرة على التعامل مع المنافسة العالمية واكتسابها عدة مزايا يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- تحقيق عوائد وأرباح المساهمين وتخفيض التكاليف التشغيلية.
- إتاحة الفرص للمصرف المندمج لإمكانية توسيع أسواق العملاء على اختلاف أهدافهم الإبداعية.
- تعزز القدرة على الاستثمار في الموارد البشرية وتنمية مهاراتها من خلال التدريب التخصصي.
- مواكبة متطلبات التحديث الماهر للبنية الإنتاجية والفنية والبشرية على نحو أفضل ما هي عليه، كما يساعد الاندماج على زيادة القدرة على المنافسة العالمية من خلال منح خدمات مالية ومصرفية أعلى وسريعة مما يؤثر على زيادة ثقة العميل.
- الاتجاه نحو الصيرفة الشاملة.
- إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى كفاءة.
- اندماج البنوك سوف يؤدي إلى توفير رقم من أموال ضخمة، والقدرة على تحمل المخاطر بشكل أفضل.
- القدرة الفائقة على الاتصال بفضل وجود المعلومات المرتبطة بأنظمة الاتصال المختلفة.
- العلاج المناسب لمواجهة مشكلة التمصرف الزائد عن طريق تنظيم القطاع المصرفي وتنقيته إضافة إلى تفادي المصاعب المالية التي قد تتعرض لها بعض المصارف وذلك بالحد من عدد المؤسسات المصرفية.

[1] سعد بوكيوس، زياد ابو موسى، مرجع سابق، ص 115.

[2] عبد الحميد صديق عبد البر، مرجع سابق، ص ص 186-187.

[3] طارق عبد العال حمادي، مرجع سابق، ص74 .

المطلب الثاني: آليات الاندماج المصرفي وكيفية صنع القرار

هناك بعض الضوابط والإجراءات التي يجب على المصارف مراعاتها وذلك حتى تتم عمليات الدمج بنجاح دون أن تحدث أي آثار سلبية على حقوق المساهمين والزبائن.

أولا: الإجراءات التي تسبق عملية الدمج

- أن يتم إعداد دراسة جدوى شاملة لمشروع الدمج، وتشتمل على مقومات نجاح المشروع وإيجابياته على الأشخاص ذوي العلاقة بالمصارف المندمجة[1].
- أن يتم عرض دراسة الجدوى على إدارة المصارف المندمجة للموافقة على مشروع الدمج.
- أن يتم عرض مشروع الدمج على الهيئة العامة لمجموعة المصارف المندمجة للموافقة كمرحلة أخيرة لإكمال الإجراءات القانونية للمشروع.

ثانيا: إجراءات تنفيذ عملية الدمج

- أن يتم تشكيل لجنة عليا ولجان فنية من المصارف المندمجة ويجوز أن يمثل فيها البنك المركزي من أجل تقديم المساعدات المختلفة2.
- أن يتم وضع خطة عمل شاملة لتنفيذ الدمج يراعى فيها وضع برنامج مصاحب لتلاقي السلبيات التي تفرضها عملية الدمج على العاملين.
- أن يتم اختيار خبير لإجراء عمليات تقييم الأصول لمجموعة المصارف المندمجة وذلك بهدف توحيد أسس ومعايير التقييم العادلة.
- أن يتم اختيار مكتب مدقق قانوني أو مراقب حسابات واحد لمجموعة المصارف المندمجة وذلك بهدف توحيد أسس ومعايير التقييم المالي للمصارف المندمجة ويمكن أن يشترك مجموعة من المدققين للقيام بهذه المهام[3].
- أن يتم معاملة نتائج تقييم أو إعادة تقييم الأصول الثابتة وفقا لأصول نظام المحاسبي الموحد.
- أن يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمعيار العرض والإفصاح للسنوات الخمس الأخيرة وذلك لأغراض توحيد المقارنة.

[1] أحمد عبد الفتاح، "استقراء نتائج الدمج المصرفي ومستقبل الدمج المصرفي"، أبحاث ومناقشات الندوة التي نضمها اتحاد المصارف العربية، 1992، ص43.

[2] المرجع نفسه، ص 46.

[3] الغندوز، حافظ كمال، "الاندماج والتحلل في المصارف العربية"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2000، ص27 .

كما أن قرار الاندماج يمر بثلاث مراحل اساسية نستخلصها فيما يلي:

المرحلة الأولى: تتضمن التمهيد لعملية الاندماج حيث يتم من خلالها معالجة[1]:

- كافة الاختلالات القائمة بين البنوك التي يتم دمجها.
- كافة مظاهر الاختلال والقصور ونقاط الضعف.
- كافة العقبات المادية وغير المادية التي تعرقل عملية الاندماج.
- توحيد كافة النظم واللوائح والإجراءات بين البنوك المندمجة.
- توحيد كافة المصطلحات واللغة المستخدمة في البنوك المندمجة.

وتعمل هذه المرحلة على حسن إعداد وترتيب البنوك المندمجة من الداخل وتوحيد كل شيء فيها لتصبح في النهاية بنكا واحدا خاصة فيما يتصل بـ:

- الاستراتيجية الواحدة.
- السياسات الواحدة.
- التكتيكات الواحدة.

المرحلة الثانية: يتم فيها الإعلان عن الاستعداد للاندماج ومواجهة التأثيرات السلبية وغير السلبية المترتبة عن هذا الإعلان سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب العملاء أو من جانب السوق المصرفي ككل، وفي هذه المرحلة يتم اكتساب البنوك المندمجة قدرات أعلى وأرقى مما عليه من قبل[2].

المرحلة الثالثة: يتم فيها تقدير وتحديد الآثار المتولدة من عملية الاندماج وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد ومدى تأثيره على السوق المصرفي، والاتفاق على شكل مجلس الإدارة الجديدة وتقدير المزايا التي ستعود على الكيان المصرفي الجديد بعد عملية الاندماج وكذا تحقيق ما يلي[3]:

- الازدياد حجما، سعة ونطاقا.
- تحقيق وفرات أكبر، قيمة مضافة أعلى وربحية أكبر.
- زيادة الموارد بشكل كبير مع زيادة القدرة الوظيفية بشكل ملموس.
- خلق وإيجاد فرص استثمارية أحسن وأرقى وكذا تعظيم الثقة.

[1] محسن احمد الخضيري، "الاندماج المصرفي المنهج المتكامل لاكتساب البنوك والمصارف اقتصاديات الحجم"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص45.

[2] المرجع نفسه، ص45-54.

[3] فوزية أحمد، عبد الحميد سعد، جدوى الاندماج وبنوك القطاع العام التجارية المصرية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الزقازيق، 2004، ص ص 3-4.

وفي هذه المرحلة عادة ما يتطلع البنك الدامج إلى إجراء مزيد من الاندماجات حيث تضغط عليه طموحات النمو، مما يجعل قرار مواصلة الاندماج واقعا حقيقيا.

ثالثا: المعلومات والبيانات اللازمة لأغراض الدمج

تتمثل في[1]:

أ-المعلومات الإدارية

يمكن ايجازها في:

- عقد التأسيس والنظام الداخلي الأساسي واللوائح المكملة لها.
- المعلومات الخاصة بالهيكل التنظيمي والوظائف ووصف العمل ومدة الخدمة لهم.
- هيكل الرواتب وحقوق العاملين وامتيازاتهم ما بعد انتهاء الخدمة.

ب-الموقف التنافسي

يقصد به :

- حجم التمويل الداخلي والخارجي وفقا للصيغة التمويلية.
- الودائع المحلية والأجنبية إن وجدت وفقا لتصنيفها القطاعي والتنوعي.
- الائتمان النقدي والتعدد.
- نصيب القطاعات المختلفة من النشاط.
- الشبكة المصرفية ومناطق تواجدها وحجم أعمالها.
- حجم العملاء ونوعياتهم وانتماءاتهم القطاعية.

المطلب الثالث: استراتيجيات الاندماج المصرفي

تشير التجربة الدولية في الاندماج المصرفي الى وجود أكثر من استراتيجية للاندماج المصرفي وهو ما سنراه فيما يلي.

أولا: استراتيجيات الاندماج المصرفي

أ-الاستراتيجية الألمانية

تتبع البنوك الألمانية الكبيرة إستراتيجية مرنة في اندماج البنوك الصغيرة إليها، حيث تقوم على شراء البنوك الصغيرة بطريقة ودية تمكنها من التأثير في الجمعية العمومية والوصول إلى مجلس الإدارة مع إبقاء

[1] احمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 43-45.

المؤسسة الصغيرة على ما هي عليه ومساعدتها في تطوير خدماتها وتوفير السيولة المالية لها في أوقات الأزمات وتفضل البنوك الألمانية تبني ذلك الأسلوب في حالة عدم وجود خلافات جوهرية في أسلوب العمل والفكر الإداري السائدة هذا فضلا عن عدم تأكد البنوك الكبيرة من نتائج الاندماج العدائي وما سوف يسفر عنه من اشتعال حدة المنافسة بين البنوك الكبيرة وردود الأفعال غير المتوقعة من البنوك الصغيرة[1].

ب-الاستراتيجية الأمريكية

يحتوي الاقتصاد الأمريكي على أكثر أساليب الاندماج انتشارا في العالم تتلخص في ثلاث أساليب رئيسية هي[2]:

الأسلوب الأول: يسمى بالاندماج طبقا لنص القانون وفيه يتم الاتفاق بين مجلس إدارة البنكين على خطة الاندماج، ويتم بموجبها امتلاك المساهمين في البنك "ب" لأسهم في البنك "أ" مقابل نقل أصول ونشاط البنك "ب" إلى البنك "أ"، ويترتب على ذلك انقضاء الشخصية القانونية للبنك "ب" واستمرار البنك "أ" في الوجود بحجم أكبر ويتم الاندماج طبقا للقوانين المعمول بها في و.م. أ بعد موافقة المساهمين في البنك "أ" والبنك "ب".

وبعد تسجيل اتفاق الاندماج يصدر البنك "أ" أسهم جديدة للمساهمين السابقين في البنك "ب" كما هو متفق عليه، ويحصل البنك "أ" على أصول وخصوم البنك "ب" وتصبح العقود بين البنكين قانونية.

الأسلوب الثاني: يتم الاندماج عن طريق تبادل الأسهم، حيث يقوم البنك "أ" بالاتفاق مع المساهمين في البنك "ب" على إعطائهم أسهم في البنك "أ" مقابل أسهمهم في البنك "ب" ويبقى البنك "ب" في الوجود كبنك تابع ومملوك للبنك "أ" ويستطيع البنك "أ" باعتباره المالك للبنك "ب" أن يصفي الأخير ويصنفه إليه.

الأسلوب الثالث: يتم الاندماج عن طريق استبدال أصول البنك بأسهم بنك آخر، أي البنك "ب" يسلم أصوله للبنك "أ" مقابل حصوله على أسهم في البنك "أ"، وعادة ما تتبع هذه الخطوة تصفية البنك "ب" وقيامه بتوزيع الأسهم في البنك "أ" التي حصل عليها نتيجة الاستبدال على المساهمين في البنك "ب" الذين يصبحون عندئذ مساهمين في البنك "أ" وهذه الطريقة تمكن البنك "أ" من الحصول على أصول البنك "ب" دون تحمل التزاماته، وإن كانت التشريعات في أمريكا لا تسمح بذلك عادة في حالة الحصول على معظم أصول البنك "ب".

[1] محمود أحمد توني، "الاندماج المصرفي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص111.

[2] هشام البساط، "نظريات الاندماج المصرفي"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1993، ص 952.

ثانيا: تقييم الاندماج المصرفي

أ-المزايا والآثار الإيجابية للاندماج المصرفي

للاندماج المصرفي مزايا متعددة ومكاسب وقيمة مضافة تتحقق وفوائد يتم الحصول عليها، ويمكن ذكر أهم هذه المزايا فيما يلي[1]:

- زيادة قدرة البنك على فتح فروع جديدة داخلية وخارجية وعلى توسيع حجم الفروع الحالية والارتقاء بدرجتها وزيادة قدرتها على تقديم خدمات أكبر.
- زيادة رأس مال البنوك المندمجة، بما يجعلها أقل تأثرا بالمشاكل التي قد تتعرض لها ويمكنها من ترويج الاستثمار وإدارة العمليات بنجاح.
- تنامي القدرات التسويقية مع زيادة قدرة البنوك على جذب الودائع والاحتفاظ بها بتكلفة أقل.
- تعزيز القدرة التنافسية لامتلاك الكيان المندمج القدرة على تحقيق مزيد من الدقة والسرعة الفائقة في عملياته، ومزيد من الفاعلية الإشباعية للمتعاملين معه.
- زيادة قدرة البنك بعد عملية الاندماج على الإنفاق على البحوث والدراسات وإجراء عمليات التطوير والتحديث والتحسين، وإدخال التكنولوجيا المصرفية المتطورة واستخدام الحواسيب الالكترونية والارتقاء بالمهارات والقدرات البشرية بما يؤدي إلى تحقيق مستويات مرتفعة في العمليات المصرفية.

ب-الآثار السلبية للاندماج المصرفي

تواجه عمليات الاندماج المصرفي صعوبات وعوائق نوجزها فيما يلي[2]:

- صعوبة المزج بين مختلف الثقافات وأساليب العمل لنوعيات مختلفة من البنوك.
- التخلص من أعداد كبيرة من العمالة نتيجة إلغاء بعض الفروع والذي قد يسبب أيضا فقدان العلاقات المهنية بين العملاء ومديري أو موظفي الفروع.
- ارتفاع معدل الضرائب على الأرباح المصرفية كنتيجة لعملية الاندماج المصرفي الذي يحقق زيادة في الأرباح.
- تضخم المشاريع إلى حد كبير، الأمر الذي يصيبها بالشلل وعدم توفير المرونة والفعالية وسرعة اتخاذ القرارات واقتناص الفرص، وتزايد نسبة تركيز المشروعات.

[1] عدنان الهندي، "الدمج والتملك في القطاع المصرفي العربي، المبررات والمكاسب والاتجاهات"، اتحاد المصارف العربية، العدد 226، المجلد 19، أكتوبر 1999، ص87.

[2] البنك الأهلي المصري، المعهد المصرفي المصري، مفاهيم مالية، العدد 11، ص1-5.

المبحث الثاني: ماهية العولمة المالية

عرف العقد الأخير من القرن العشرين مجموعة من التحولات على جميع الأصدة أدت الى ظهور ظاهرة العولمة المالية التي تطورت مع مرور الوقت بحيث أصبح من الصعب تحديد آثارها وكيفية عملها والاتجاه الذي تسير إليه.

إن ظاهرة العولمة المالية بما تعكسه من زيادة حركية في نقل رؤوس الأموال قد تحمل معها مخاطر عديدة، كما أنها قد تجلب معها فوائد ومزايا إن أحسن التصرف فيها.

سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق لمختلف الجوانب النظرية للعولمة المالية.

المطلب الأول: مفهوم العولمة المالية

إن مفهوم العولمة المالية لا ينفصل أبدا عن تطورها التاريخي، فالاتجاهات المختلفة التي اتبعتها العولمة المالية من مرحلة لأخرى تعطي كل منها تصورا للعولمة.

أولا: تعريف العولمة المالية

تعرف العولمة المالية على أنها التكامل المالي العالمي والانفتاح على أسواق رأس المال حيث يسمح بزيادة العمليات والتبادل بين دول العالم، أو بتعبير آخر هي النمو الهائل في حجم ونوعية المعاملات المالية التي تخترق كل أماكن الحواجز الجغرافية والقيود التنظيمية بحيث تصبح المعاملات المالية تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد يضمن الحصول على أعلى العوائد بأقل مخاطرة[1].

ثانيا: مراحل تطور العولمة المالية ومؤسساتها

تعد العولمة المالية ظاهرة حديثة النشأة نسبيا، حيث تتمثل في ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة المالية والنقدية لمختلف دول العالم، وقد مرت بمجموعة من المراحل كما لها بعض المؤسسات التي ساهمت في ظهورها وتطورها.

[1] فازية رقاي ، فايزة حمزة، تأهيل الجهاز الجهوي الجزائري للاندماج في العولمة المالية وإستراتيجيات مواجهة تحدياتها، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015، ص47.

أ) مراحل تطور العولمة المالية

مرت العولمة المالية بمجموعة من المراحل يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1-مرحلة تدويل التمويل غير المباشر (1960-1979)

استمرت هذه المرحلة من سنة 1960 إلى سنة 1979 وتميزت بما يلي:

- سيطرت البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية؛
- ظهور وتوسع أسواق الأورو دولار، بدءا من لندن إلى بقية الدول الأوروبية؛
- انتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم والتي منحت العديد من القروض الدولية؛
- ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة كالمستقبليات والخيارات على العملات؛
- ارتفاع العجز في موازين المدفوعات للدول المتقدمة لاسيما و. م.أ؛

2-مرحلة التحرير المالي (1980-1985)

في هذه المرحلة تم تحرير حركة رؤوس الأموال من وإلى و.م.أ، وبالتالي خلق بما يسمى باقتصاد السوق المالية بربط الأسواق المالية الوطنية ببعضها البعض، كما نلاحظ توسعا كبيرا في أسواق السندات وارتباطها على المستوى الدولي، وما يميز العولمة المالية في هذه المرحلة، هو الفاعلون الجدد في الأسواق المالية الذين يسيرون موارد مالية ليست ذات مصدر رأسمالي، وهذه الموارد تسير على مستوى شركات خاصة تقوم بجمع الادخار.

3-مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة. (1986 إلى يومنا هذا)

ما يمكن أن نميز في هذه المرحلة هو زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية، بفضل ظهور واستعمال وسائل الاتصال الحديثة، هذا الارتباط رافقه تحرير سوق الأسهم، وتحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها، بالإضافة إلى توسع التمويل المباشر وزيادة التعامل بالأدوات المالية المشتقة، كما ميز هذه المرحلة الأزمات التي عرفتها البورصات العالمية وإفلاس العديد من البنوك، بالإضافة إلى أنه في أوائل التسعينات تم ضم وربط العديد من الأسواق العالمية للناشئة بالأسواق المالية العالمية، مما زاد من تدفق رؤوس الأموال إليها.

[1] فازية رقاي، مرجع سابق، ص ص53-54.

ب) مؤسسات العولمة المالية

ساهم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة في وضع وصيانة قواعد النظام الاقتصادي الدولي.

1-صندوق النقد الدولي

كانت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي أثناء مؤتمر عقدته الأمم المتحدة في بريتون وودز بولاية تيو هامشير في يوليو 1944[1]، وكانت أبرز أهدافه ما يلي[2]:

- تسيير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منظمة بين البلدان الأعضاء.
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالتعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

2-البنك الدولي

أنشئ عام 1945، وهو أحد مؤسسات اتفاقية بريتون وودز، بدأ نشاطه في عام 1946[3]، جاء إنشاؤه لتلبية الحاجة لرأس المال، وهو يعتبر مصرا هاما لتقديم المساعدات المالية للدول النامية، يتألف من مؤسستين هما: البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، بحيث تقدم هاتين المؤسستين معا قروضا بأسعار فائدة منخفضة واعتمادات بدون فوائد للبلدان النامية[4].

[1] بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص176.

[2] نبيل حشاد، "العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي الفرص والتحديات"، دار يحي للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص181-186.

[3] رشاد العصار، "عليان الشريف، المالية الدولية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص171.

[4] نبيل حشاد، مرجع سابق، ص ص194-195.

3-منظمة التجارة العالمية

جاء الإعلان عن تأسيس منظمة التجارة العالمية عقب الانتهاء من جولة الأوروغواي سنة 1996[1]. حيث تمثلت أهم وظائفها فيما يلي[2]:

- توفير منتدى للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء حول موضوعات قواعد السلوك التجاري الدولي، والهدف من ذلك تحرير التجارة الدولية.
- حل المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ اتفاقيات التجارة الدولية.
- عدم التمييز في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، بهدف تعزيز المنافسة العادلة ومنح الدول النامية معاملة تفضيلية من خلال فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها المنظمة للدول المتقدمة.
- تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية.

ثالثا: أسباب ظهور العولمة المالية

كانت من أهم العوامل المفسرة في توفير المناخ الملائم لتطور العولمة المالية ما يلي:

1-تنامي الرأسمالية المالية

لقد كان النمو المتزايد في رأس المال المستثمر في الأصول المالية دور أساسي في إعطاء الدفع لمسيرة العولمة المالية، حيث أصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد كثيرا عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي، كما ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية بظهور الاقتصاد الرمزي الذي تحركه مؤشرات الثروة العينية (الأسهم والسندات) والتي يتم تداولها داخل الحدود الوطنية وخارجها دون عوائق، فهو اقتصاد تعركه مؤشرات البورصات العالمية[3].

2-عجز الأسواق المالية عن استيعاب الفوائض المالية

حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية في ضوء عولمة الأسواق المالية، الناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية لم تستطع الأسواق المالية استيعابها، فاتجهت إلى الخارج بحثا

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص ص104-105.

[2] شافية بن عيسى، آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2012، ص27.

[3] جمال شذا خطيب، العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربية لرأس المال، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص20.

عن فرص استثمار أفضل، وهذا يعبر عن نمو العولمة وما تعكسه من حركة واسعة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي[1].

3-ظهور الابتكارات المالية

ارتبطت العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين، ومن أهم الأدوات الاستثمارية نذكر:

- الخيارات.
- العقود المستقبلية.
- المقايضات.

4-التقدم التكنولوجي

ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات مساهمة فاعلة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، وذلك نتيجة لتغطية الكرة الأرضية بشبكة الانترنت.

حيث جعلت هذه الأخيرة العالم حاضرا على مدار الساعة للقيام بمختلف العمليات بمختلف الجوانب بطريقة إلكترونية بسيطة.

5-التحرير المالي المحلي والدولي

في بداية التسعينيات أصبحت الكثير من البلدان تعمل على تحرير أنظمتها المالية عن طريق السماح للمستثمرين الأجانب والمحليين بحرية تحويل أموالهم من بلد لآخر. ومن مختلف العمليات بأسعار الصرف السائدة من أجل إتمام مختلف المعاملات.

6-إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية

حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها، حيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية ومن أبرز التغيرات نذكر ما يلي:

- توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية، على الصعيدين المحلي والدولي.
- دخول المؤسسات المالية غير المصرفية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمة التمويلية[2].

[1] فازية رقاي، فايزة حمزة، مرجع سابق، ص48.

[2] جمال شذا خطيب، مرجع سابق، ص22- 25.

المطلب الثاني: أسس العولمة المالية ومؤشرات قياسها

لقد كانت الوضعية التي أفرزتها التطورات السابقة قد مهدت لبروز ظواهر مالية وغير قانونية غير مسبوقة عاشتها الأسواق المالية، ساهمت بشكل كبير في ترسيخ التحولات المالية، ومن ثم إحداث تطور كبير في نشاط المؤسسات والأسواق المالية.

أولا: أسس العولمة المالية

بنيت العولمة على ثلاث أسس رئيسية هي[1]:

1-عدم الفصل بين أسواق رأس المال

إن الشرط الأساسي للعولمة المالية ليس فقط الانفتاح نحو أسواق المال العالمية وإنما أيضا انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض، ويتم تطبيق هذا المبدأ من خلال إمكانية الانتقال من السوق المالية قصيرة الأجل إلى السوق المالية متوسطة وطويلة الأجل وفتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب بحيث يتسن لهم شراء جزء من الأصول المالية للشركات الكبرى.

2-تقليص دور الوساطة في التمويل

أي اعتماد أسلوب التمويل المباشر عند إجراء عمليات التوظيف والاقتراض دون المرور عن الوساطة المالية.

3-إزالة القيود التنظيمية

اعتمدت هذا المبدأ أكثر و.م. أ خلال الثمانينات حيث ألغت الكثير عن القيود التنظيمية خاصة في مجال تسيير الحسابات المالية.

ثانيا: مؤشرات قياس العولمة المالية

يمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين هما[2]:

1-المؤشر الأول: تطور حجم المعاملات عبر الحدود من الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية من الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10 بالمائة من الناتج

[1] نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج، دراسة لازمة الرهن العقاري في و.م.أ، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، 2013، ص ص50-51.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها وتداعياتها"، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص ص49-50.

المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 70 بالمائة في كل من و.م.أ وفرنسا وكندا عام 1996.

2-المؤشر الثاني: تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد الدولي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 ترليون دولار أمريكي عام 1995.

المطلب الثالث: مزايا ومخاطر العولمة المالية

للعولمة المالية جوانب إيجابية وأخرى سلبية، هي المزايا والمخاطر التي تحتويها ويتعرض لها هذا النوع من العولمة.

أولا: مزايا العولمة المالية

تحقق العولمة المالية العديد من المزايا، يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- تساعد في الانفتاح المالي للدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية العالمية وحصولها على ما تحتاجه من الأموال لسد فجوة الموارد المحلية.
- تسمح للاستثمارات الأجنبية المباشرة الاستثمار في المحفظة المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية وبالتالي الحد من زيادة حجم المديونية الخارجية.
- يؤدي تحرير النظام المالي والمصرفي إلى خلق بيئة مشجعة للقطاع الخاص للحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج[1].
- تعمل على تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين[2].
- الاستفادة من التكنولوجيا والأدوات المالية الحديثة.
- تطوير الأنظمة المالية الوطنية.

[1] جمال شذا خطيب، مرجع سابق، ص41.

[2] أثير عباس حيادي الجبوري، "اقتصار محمد مناحي الرفيعي، العولمة العالمية وأثرها في المصارف الإسلامية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 42، 2014، ص24.

ثانيا: مخاطر العولمة المالية

للعولمة المالية جوانب إيجابية كما لها العديد من المخاطر التي تؤثر على اقتصاديات الدول، يمكن إيجاز هذه المخاطر فيما يلي:

1-المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال

تسبب الحركة الواسعة والسريعة والمفاجئة لرأس المال العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني، ففي حالة زيادة التدفقات نحو الداخل يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات التضخم، ارتفاع أسعار الأصول خاصة الأراضي والعقارات إضافة إلى ارتفاع في سعر العملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وبالتالي وجود اختلال في ميزان التجارة، أما في حالة خروج رؤوس الأموال نحو الخارج، ينجر عليه انخفاض في سعر صرف العملة الوطنية، وتزايد العجز في ميزان المدفوعات وكذلك فقدان ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلية[1].

2- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال).

3- مخاطر هروب الأموال الوطنية نحو الخارج.

4-إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية[2].

5-مخاطر تعرض البنوك للأزمات.

[1] فازية زقاي، فايزة حمزة، مرجع سابق، ص59.

[2] سعيد علي محمد العبيدي، شعيب عبد المطلب إبراهيم الحدشي، "قياس اندماج المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 21، 2018، ص ص45-46.

المبحث الثالث: أهم تحديات العولمة المالية التي يواجهها الجهاز المصرفي

تشير الكثير من الدراسات أن للعولمة المالية آثارا واسعة النطاق على الجهاز المصرفي في جميع دول العالم، وقد تكون هذه الآثار إيجابية، كما يمكن أن تكون سلبية، وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي في كل دولة تعظيم الايجابيات والمكاسب والتقليل من الآثار والتداعيات السلبية.

ويمكننا في هذا الصدد الإشارة إلى أبرز التحديات التي فرضتها العولمة المالية على الجهاز المصرفي.

المطلب الأول: تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة المالية، حيث اهتمت البنوك اهتماما كبيرا بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات الإعلام والإتصال والحواسب الآلية وتطويرها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات بنكية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات من البنوك إلى العملاء بدقة وسهولة ويسر.

فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والإتصال تؤدي دورا هاما في مستقبل اقتصاديات الدول وتؤثر على الأسواق المالية حتى أصبح من الصعب على أي دولة أن تضع قيودا على معاملاتها وأصبح على جميع العاملين في مختلف النشاطات أن يتعاونوا حتى يكون بمقدورهم تحقيق النسب المطلوبة للنمو، فقد أثرت تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها على الاقتصاد حيث ربطت إنتاجيته بمقدار التقدم الذي يحدث فيها، وبتعاظم دورها شكلت تحديا للبنوك خاصة العربية وذلك من خلال ما يلي[1]:

- التأثير على وضع القيود والحواجز وإجراءات الحماية.
- رفع درجة التنافسية في عمل البنوك.
- التأثير على هوامش الأرباح.
- التأثير على نوع الخدمات وطرق تقديمها.

كما عرفت الدول المتقدمة ظهور ما يعرف بالبنوك الإلكترونية والتي تعتمد على شبكة الإنترنت في تقديم خدماتها للعملاء وهي ما تسمى ب " Internet Bank " لتضيف أبعاد غير مسبوقة للعمل البنكي، بحيث تتيح هذه البنوك للزبون الوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات البنكية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو أي وسيلة أخرى.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، "القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأموال"، عالم الكتب، 2003، ص70.

أما بالنسبة للدول العربية، هناك اتجاه للاستثمار في هذا المجال تدريجيا من خلال أجهزة الصراف الآلي والهواتف الذكية، ولكن ما يزال الوقت متأخرا بسبب ضعف انتشار الإنترنت، ومن المتوقع أن يؤدي التعامل البنكي من خلال الإنترنت في الدول العربية إلى:

- تخفيض هائل في تكلفة العمليات البنكية.
- تسهيل التعامل وتقديم خدمات متنوعة.
- زيادة التحديات المرتبطة بالأمن والحماية وسرية المعاملات.

المطلب الثاني: احتدام المنافسة في السوق المصرفية.

مع تزايد أثر العولمة المالية، وتوصل المجتمع الدولي إلى قرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي، وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1) **الاتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي.

2) **الاتجاه الثاني:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

3) **الاتجاه الثالث:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

ومن بين العديد من التحديات إزاء تحرير الخدمات المالية، هناك جملة من التحديات جديرة بالاهتمام نذكرها فيما يلي[1]:

التحدي الأول أن المؤسسات المالية الأجنبية تتمتع بقدر أكبر من الكفاءة، مما سيجعلها تهيمن قطاع العمل المصرفي في الدول النامية، غير أن ذلك قد لا يكون صحيحا في كل الحالات، فقد تكون صحيحة في حالة العمليات المصرفية الخاصة، وبعض المنتجات الاستثمارية، في حين أن تواجد مثل هذه المؤسسات الأجنبية قد يدفع القطاعات المالية المحلية لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة، حتى تصمد أمام المنافسة الأجنبية، وإذ كانت البنوك المحلية تحتاج إلى المزيد من الوقت لتكييف أوضاعها مع التنافس الجديد على الساحة، فيمكن أن يكون التحرير المالي على مراحل أي على مدى زمني طويل، إضافة إلى استعداد الحكومات لتأمين الدعم للمؤسسات المالية الوطنية، يعتبر عاملا في مهما في مدى تحقيق الكفاءة.

[1] علي حدو، انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص32.

أما فيما يتعلق بالتحدي الثاني، فباحتمال أن يقتصر نشاط البنوك الأجنبية على خدمة الشرائح المربحة من الأسواق المحلية، فعلى سبيل المثال عدم تقديم الخدمات المصرفية للمناطق خارج الخريطة الحضرية، بحيث يمكن أن يكون له مردود سيء على الاقتصاد.

التحدي الثالث يتمثل في التخوف من أن يؤدي تواجد عدد كبير من البنوك الأجنبية إلى تفاقم مشكلة تضخم القطاع المصرفي بما يزيد عن الحاجة الفعلية من حيث عدد البنوك، إن هذا التحدي يمكن معالجته بوضع الإجراءات والترتيبات التي تعجل بخروج البنوك الفائضة عن الحاجة في السوق، إضافة إلى ذلك يمكن السماح بعمليات الاندماج المنظمة، وليس باتباع سياسة توفير الحماية للمصارف المحلية.

المطلب الثالث: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية

حدث تغير كبير في نشاط البنوك، وتوسعت مساحة ودائرة نطاق أعمالها، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، وأخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مالية ومصرفية لم تكن تقم بها من قبل، حيث اتجهت معظم البنوك إلى تنويع مصادر مواردها، ومجالات توظيفاتها وابتكار خدمات ومنتجات جديدة، كما تم التوسع في العمليات خارج الميزانية وتزايد على إثر ذلك التعامل بالأدوات المالية والتدخل في سوق الأوراق المالية.

ومن الملفت للنظر أن أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي قد امتد بشكل غير مباشر وتمثل في دخول مؤسسات غير مصرفية، مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في الخدمات التمويلية، مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية في مجال الوساطة المالية.

وتوضح لنا حالة البنوك الأمريكية هذا التحول والتغير في طبيعة وهيكل الخدمات البنكية، فخلال الفترة 1980-1995 انخفض نصيب البنوك التجارية في تمويل الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18% وفي المقابل ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى حوالي 42% لنفس الفترة[1]، ورغم اختلاف هذا الاتجاه من دولة إلى أخرى، إلا أن البنوك التجارية أخذت تواجه منافسة قوية من المؤسسات المالية غير المصرفية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سابق، ص 37.

خلاصة الفصل الأول

أصبح الاندماج المصرفي يشكل مظهرا من مظاهر توسع الاستثمار، وذلك بشراء أو ضم بنوك مع بنوك أخرى، خاصة إذا كانت منافسة ومكملة لنشاطها، مما يمكن البنوك من تحقيق المزيد من النجاح والتوسع.

وبالرغم من هذا، إلا أن للاندماج المصرفي عدة دوافع تنصب كلها في هدف واحد هو تعظيم الربح والرفع من قوة البنوك والتي تعتبر ضرورة حتمية في ظل تحديات العولمة المالية، التدويل وتحرير الخدمات المصرفية...إلخ.

إن تزايد الاتجاه نحو تكتل وتحالف المصارف ليس فقط في الدول المتقدمة وإنما توسع ليشمل باقي دول العالم بما فيها الدول العربية، نظرا لما يلعبه الاندماج المصرفي من أهمية كبرى فهو وسيلة للنمو والبقاء والاستمرار، وهو أحد الحلول للتعامل مع التكتلات المالية لتوفير الحماية والوقاية والحصانة الكاملة، ومع هذا التزايد في عملية الاندماج بين البنوك يبقى التسارع إليها قائما ومحاولة الاستفادة من مزاياها أمرا استراتيجيا وضروريا.

الفصل الثاني

واقع الاندماج المصرفي في بعض الدول العربية

تمهيد الفصل الثاني

يعتبر الجهاز المصرفي العربي جزءا لا يتجزأ من الجهاز المصرفي العالمي وهو مطالب باستيعاب التحديات الجديدة التي فرضتها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، والثروة التكنولوجية المصرفية والمالية، وهذا الاستيعاب مضمون من خلال التسريع في الاندماج المصرفي بين البنوك العربية لتمكين الجهاز المصرفي العربي من القدرة على مواجهة تيار العولمة المالية الذي يواجه بصفة قاطعة تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية من خلال تطبيق برنامج إعادة الهندسة الجديدة لصناعة الصيرفة العربية وفق مبادئ منظمة التجارة العالمية بغرض إجراء تغيير شامل وتحولات جذرية في البناء المؤسس للجهاز المصرفي العربي.

وقد أدركت الدولة العربية أهمية الاندماج في القطاع المصرفي خاصة بوصفه خطا دفاعيا لتعزيز قدراتها التنافسية ومواجهة تحديات العولمة المالية، وتشهد مصر والأردن ولبنان والسعودية وعيا متزايدا للاندماجات والملاحظة الأساسية على هذه العمليات التي تجري في الدول العربية أنها تتم بين البنوك باختلاف أحجامها بهدف الارتقاء في جودة خدماتها وزيادة ترتيبها في قائمة بنوك دولها.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لبعض التجارب العربية للاندماج المصرفي في مواجهة تحديات العولمة المالية وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: دور تجربة الاندماج المصرفي في الأردن في مواجهة تحديات العولمة المالية

المبحث الثاني: دور تجارب الاندماج المصرفي في مصر في مواجهة تحديات العولمة المالية

المبحث الثالث: دور تجارب الاندماج المصرفي في المملكة العربية السعودية في مواجهة تحديات العولمة المالية

المبحث الرابع: واقع وآفاق الاندماج المصرفي في الجزائر

المبحث الأول: دور تجربة الاندماج المصرفي في الأردن في مواجهة تحديات العولمة المالية

تعتبر الأردن من بين الدولة العربية التي شهدت عمليات اندماج بين بنوكها، ومن أهم هذه العمليات نجد اندماج البنك الأهلي الأردني ببنك الأعمال، وهما يعتبران من أوائل البنوك الأردنية نشأة، كما لهما عدة فروع سواء على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي، ويأتي هذا الاندماج نتيجة للظروف التي عرفها البنكان.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لأسباب الاندماج بين البنكين والنتائج المتحصل عليها من هذه العملية.

المطلب الأول: اندماج البنك الأهلي الأردني وبنك الأعمال

أولا: ظهور فكرة الاندماج بين البنكين

راودت فكرة الاندماج في البنكين بعض حملة اسم البنكين منذ وقت طويل، إلا أن هذه الفكرة لم تطرح عمليا للهيئتين العاميتين للبنكين أو لجميع أعضاء مجلس الإدارة في كل منهما، قبل نهاية عام 1994 قرر البنك المركزي الأردني ضرورة زيادة رؤوس أموال البنوك الأردنية إلى ما لا يقل عن 20 مليون دينارا أردنيا، وأعطى مهلة سنتين لإتمام زيادة رأس المال، فجاء اندماج بنك الأهلي وبنك الأعمال من الإرادة الذاتية لكليهما وذلك لأسباب عديدة كان أهمها الزمن المحدود الذي أعطاه البنك المركزي الأردني لزيادة رأس المال[1].

ثانيا: الظروف الصعبة للبنك الأهلي الأردني وبنك الأعمال

1- الظروف الصعبة للبنك الأهلي الأردني

يعد قرار البنك المركزي الأردني بشان رفع رأس المال كان بإمكان البنك الأهلي الأردني أن يعتمد على نموه الذاتي ويطرح مجموعة قليلة من الأسهم للاكتتاب لرفع رأس ماله إلى المستوى المطلوب وهو 20 مليون دينار، ولكن بعد قرار البنك المركزي الأردني بتمديد المهلة إلى 03 سنوات بعد أن كان مقررا 02 سنوات أدى إلى ظهور بنوك قوية رفعت رأس مالها إلى 35 مليون دولار، وهذا ما سرع عملية الاندماج بين البنكين وتم ذلك في عام 1995، إذ انه أعطى إدارة البنك الأهلي الأردني المبرر للتباطؤ في السير في عملية في وقت كان بنك الأعمال يقع تحت ضغوط قاسية نتجت عن التوجهات الجديدة في سياسة البنك المركزي الأردني في مجال التركزات الائتمانية وتطبيق قاعدة ملاءة رأس المال، مما اضطر إدارة البنك للتراجع في تسهيلاتها المقدمة لبعض عملائها الجيدين، وإن كان تطبيق السياسات النقدية قد وضع بنوك أخرى ذات رأس مال اكبر تحت

[1] زياد أبو موسى، واقع الاندماج المصرفي في البنوك الأردنية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر،2007 ص167.

ضغوط تصحيح أوضاعها، فان الضغط على البنوك الصغيرة كان أقصى وأشد، مما جعل رغبة إدارة بنك الأعمال في الإسراع بالاندماج اشد بكثير من رغبة إدارة البنك الأهلي الأردني[1].

2- الظروف الصعبة لبنك الأعمال

لم يكن بوسع بنك الأعمال أن يعتمد على النمو الذاتي أولا لأنه بنك جديد وحديث النشأة مقارنة بالبنك الأهلي الأردني، وباشر عمله بعد أن اشترى موجودات ومطلوبات فروع بنك الاعتماد والتجارة في الأردن سنة 1991 ولم يعمل سوى سنتين فقط، ثم اصدر البنك المركزي الأردني قراره وهو رفع رأس المال إلى 20 مليون دينار، في حين لم يكن رأس المال بنك الأعمال سوى 06 مليون، ولكي ينفذ قرار البنك المركزي الأردني كان لابد أن يطرح 14 مليون سهم للاكتتاب باعتبار أن سعر السهم في سوق عمان كان لا يقل عن 3 دنانير، وبالتالي الحصول على 40 مليون دينار، وفي حين كان البنك المركزي يحد بصرامة من إمكانيات توسع النشاط المصرفي وخاصة في مجال التسهيلات، مما كان سيجعل من غير السهل في مثل هذه الظروف أن يكون تدفق (40 – 42) مليون دينار لرأس مال البنك مجديا من ناحية الربحية، كما يشكل صعوبة قاسية أمام إدارة البنك ولذلك لان اختيار الاندماج هو السبيل الأنجح[2].

المطلب الثاني: دوافع الاندماج بين البنكين

من أجل فهم دوافع الاندماج بين البنكين يمكن عرض بعض البيانات والمعلومات المتعلقة ببنك الأعمال وبنك الأهلي الأردني، وذلك من خلال الجدول التالي:

[1] زياد أبو موسى، مرجع سابق، ص168.

[2] المرجع نفسه، ص 170.

الجدول رقم (1): معلومات أولية عن البنك الأهلي الأردني وبنك الأعمال.

(مليون دينار أردني).

البيان	البنك الأهلي الأردني	بنك الأعمال
مجموع الموجودات	305	165
حقوق المساهمين	98	12
ودائع العملاء	227	120
صافي التسهيلات الائتمانية	156	83
عدد الفروع والمكاتب	53	11
رأس المال السهمي الاسمي	16	6

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني لبنك الأهلي الأردني/ www.ahli.com.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تفاوتا في قيمة القدرات المصرفية للبنكين، حيث إذا ما أجرينا مقارنة بسيطة بين الأرقام الواردة في الجدول لكلا البنكين يمكن القول أن البنك الأهلي الأردني أحسن حالا من بنك الأعمال، وبالرغم من ذلك فقد تم التقارب بين البنكين بغرض الاندماج وذلك لكون المصلحة واحدة والأهداف مشتركة والتي تتمثل في احتلال البنكين موقع أكثر قوة في ممارسة النشاط المصرفي وخاصة من حيث مستوى المتانة المالية (ملاءة رأس المال).

هذا ويمكن ذكر أهم الأسباب التي أدت بالبنكين إلى الاندماج فيما يلي[1]:

- السبب الرئيسي هو قرار البنك المركزي الأردني برفع رأس مال البنوك، حيث كان الاندماج خيارا استراتيجيا بدلا من النمو الذاتي وطرح أسهم الاكتتاب.
- تقوية الملاءة المالية بما يتناسب مع مقررات لجنة بازل.
- ظهور بنوك محلية وأخرى أجنبية كبيرة مما أدى إلى زيادة المنافسة.
- تقليص المخاطر المصرفية.
- ظهور وتطور ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- مواكبة التطورات العالمية باتجاه تحرير الخدمات المالية.
- توحيد موارد وخبرات البنكين لزيادة الكفاءة في تقديم الخدمات.

[1] محمد سعداني الأفغاني، جريدة الشرق الأوسط، العدد 4783، 12 جانفي 1997، ص55.

المطلب الثالث: النتائج المتحصل عليها من اندماج البنكين

لقد تبين من خلال تحليل البيانات الداخلية للبنوك المندمجة ما يلي[1]:

- لقد كان في اندماج البنك الأهلي الأردني وبنك الأعمال مخرجا ووسيلة لرفع رؤوس أموالهما إلى الحد المطلوب من قبل البنك المركزي بدلا من اللجوء إلى عمليات التمويل الذاتي.
- تلبية متطلبات ملاءة رأس المال والوصول بها إلى المعدلات المتعارف عليها دوليا حيث أصبح رأس مال البنك التابع 42 مليون دينار أردني.
- أن عملية الاندماج بين البنكين أدى إلى نشوء بنك أكبر حجما من السابق.
- لقد تبين من تحليل عدد العاملين في البنكين المندمجين، أن عملية الاندماج لم تترك أثرها السلبي على العمالة إذ ارتفع عدد العاملين بعد الاندماج في البنكين المندمجين إلى النصف من مجموع العاملين في البنكين المندمجين من قبل عملية الاندماج.
- توجد علاقة طردية بين الاندماج البنكين والقدرة التنافسية وانخفاض المخاطر المصرفية وهذا يؤكد إيجابيات الاندماج المشار إليها.
- تطور العمل المصرفي باستخدام مستجدات التكنولوجيا فيما يتعلق بالاتصالات والتجارة الإلكترونية وشيكات المعلومات، حيث تم إنشاء وتطوير عدة بطاقات مصرفية وبرامج إلكترونية نذكر أهمها فيما يلي[2]:
  - بطاقة وورد إليليت، بطاقة ائتمانية بمزايا فريدة تستفيد منها في أي مكان في العالم.
  - ابتكار برنامج "الأهلي يكافئك"، حيث يقدم عدة ميزات منها الخصومات الفورية.
  - بطاقة الأهلي للخصم المباشر والتسويق عبر الانترنت.
  - الحوالات الفورية موني غرام، بحيث يمكن من خلالها إرسال واستلام الأموال نقدا بكل سرعة وسهولة، وتقدم هذه الحوالة من خلال جميع فروع بنك الأهلي.
  - برنامج الأهلي موبايل لمراقبة الحركات المالية من وإلى الحساب.
  - خدمة "الأهلي أونلاين" لتسديد وإدارة الفواتير آليا.
  - خدمات بنكية خاصة لرجال الأعمال وكبار العملاء.
  - توفير فرق بخبرة عالمية لإدارة المحافظ الاستثمارية.
  - توفير منصة كاملة من الخدمات البنكية الخاصة في أسواق رأس المال العالمية، بما فيها إدارة الأصول والثروات وإعادة هيكلة الشركات والاستشارات المالية الخاصة بالأسواق المالية العالمية والمحلية.

---

[1] أنطوان ناشف، خليل الهندي، "العمليات المصرفية والسوق المالية، النظام القانوني للنظام المصرفي اللبناني مع ملحق شامل بالقوانين والاجتماعات"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص485.

[2] البنك الأهلي الأردني، خدماتي، على الموقع الإلكتروني https://www.ahli.com/ar/jordon/my-busness/، تاريخ الاطلاع (2019/04/22)، على الساعة 19:05.

- تخصيص فروع خاصة لتقديم الخدمات للشركات الكبرى بطريقة إلكترونية من خلال خدمة "الأهلي أونلاين" في أي وقت ومكان.

من خلال ما سبق، يمكن القول أنه بعد عملية الاندماج استطاع البنك الأهلي بالفعل من مواكبة ومواجهة مختلف التحديات التي فرضتها العولمة المالية كتكنولوجيا الإعلام والاتصال وغيرها، بحيث استطاع الخروج إلى الآفاق العالمية من خلال تطوير خدماته وتجديد آلياته وتدعيم وزيادة رأسماله بما يتناسب مع معايير الجهاز المصرفي العالمي.

المبحث الثاني: دور تجارب الاندماج المصرفي في مصر في مواجهة تحديات العولمة المالية

تعتبر مصر من أولى الدول العربية التي طبقت الاندماج المصرفي متأثرة بذلك بشكل كبير بالنظام الاقتصادي السائد ومدى انفتاحه على التطورات المصرفية العالمية، ومن بين الأسباب التي أدت بمصر إلى تطبيق الاندماج المصرفي هي الرفع من مستوى الملاءة المالية بما يتناسب مع المعايير الدولية والتي فرضتها العولمة المالية، إضافة إلى تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المطلب الأول: مؤشرات أداء القطاع المصرفي المصري قبل عمليات الاندماج

أولا: هيكل الجهاز المصرفي المصري

يتكون الجهاز المصرفي المصري من 63 بنك منها 28 بنكا تجاريا (تشمل 4 بنوك قطاع عام تجارية) و11 بنك أعمال واستثمار و3 بنوك متخصصة (مملوكة بالكامل للدولة)، فضلا عن 14 فرع لبنك أجنبي (منها، فروع متوقفة عن النشاط)، إضافة إلى بنكين غير مسجلين لدى البنك المركزي وهما البنك العربي الدولي وبنك ناصر الاجتماعي[1].

والشكل الموالي يمثل هيكل الجهاز المصرفي المصري:

[1] البنك الأهلي المصري، الجهاز المصرفي المصري، واقع جديد، النظرة الاقتصادية، العدد 3، مصر، 2007، ص7.

الشكل رقم (1): هيكل الجهاز المصرفي المصري في 2005/08/31.

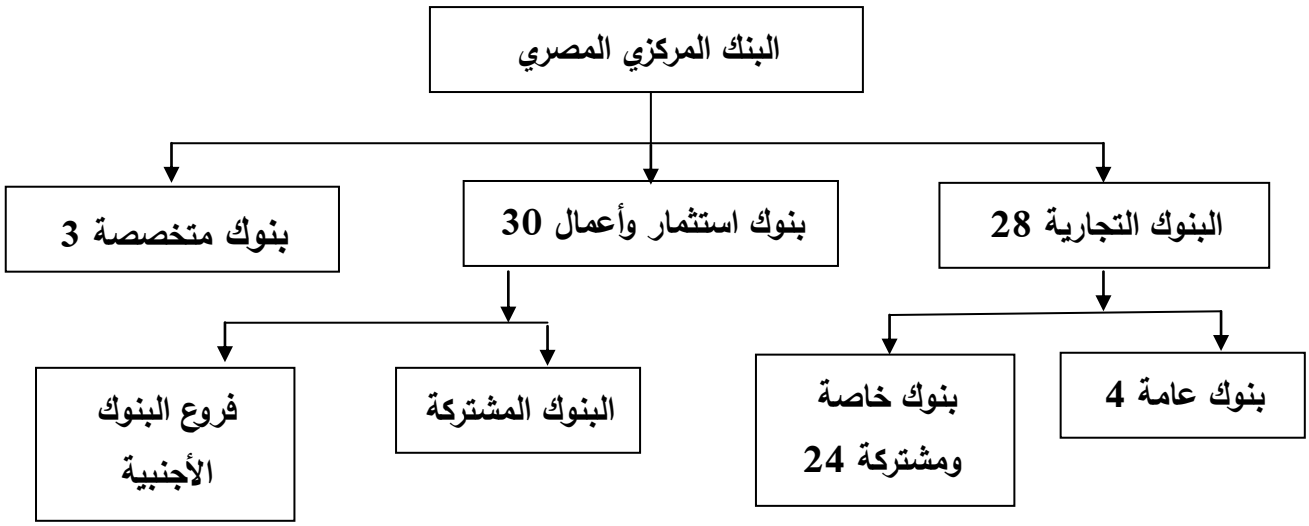

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على البنك الأهلي المصري، الجهاز المصرفي المصري، واقع جديد، مرجع سابق، ص14.

من خلال الشكل رقم (1): الإجمالي 61 بنك، إضافة إلى بنكين غير مسجلين لدى البنك المركزي وهما البنك العربي الدولي وبنك ناصر الاجتماعي.

وقد بلغ إجمالي أصول الجهاز المصرفي المصري نهاية 2009 نحو 1092.0 مليار جنيه، وأصول بنوك القطاع العام التجارية الأربع نحو 2.48 من الإجمالي، كما سجل إجمالي الودائع نحو 820.2 مليار جنيه في نفس التاريخ، استحوذت بنوك القطاع التجارية منها على نسبة 3.55% من الإجمالي، وفيما يتعلق بالقروض فقد سجلت نحو 430.0 مليار جنيه[1].

ثانيا: مؤشرات أداء البنوك المصرية قبل عمليات الاندماج.

انعكست حالة الركود التي عانى منها الاقتصاد المصري لمدة خمس سنوات على أداء القطاع المصرفي، وتراجع مؤشراته بصورة ملحوظة خلال عام 2005[2]. وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

[1] البنك الأهلي المصري، الاقتصاد المصري في أرقام لعام 2009، في الموقع الإلكتروني: https://www.nbe.com.eg/Polf، تاريخ الإطلاع (2019/04/10)، على الساعة 20:15.

[2] موسى محمد إبراهيم، "اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة"، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2008، ص65.

الجدول رقم (2): مؤشرات أداء البنوك المصرية خلال الفترة من جوان 2000 إلى جوان 2005.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
أولا: معدل ملاءة رأس المال:						
حقوق المساهمين/الأصول	5.6	5.2	4.8	5.3	5.1	5.3
ثانيا: جودة الأصول %						
مخصصات القروض/ القروض	9.9	10.8	11.3	12.3	13.7	14.0
مخصصات القروض/الأصول	7.9	8.0	8.0	7.6	7.8	7.8
ثالثا: الربحية %						
صافي الدخل من العوائد/ متوسط الأصول	1.5	1.6	1.2	1.3	1.2	1.3
الإيرادات بخلاف العائد/ متوسط الأصول	1.8	1.5	1.6	1.6	1.6	2
صافي الربح[1]/حقوق المساهمين	16.1	13.7	12.4	8.9	9.8	10.6
صافي الربح/متوسط الأصول	0.9	0.8	0.7	0.5	0.5	0.6
رابعا: السيولة%						
الأوراق المالية/الأصول	10.5	10.0	9.8	10.0	10.3	11.2
الودائع/ الأصول	68.1	68.0	68.8	69.8	72.9	73.7
القروض /الودائع	87.1	86.9	78.1	70.6	64.2	59.3

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على البنك الأهلي المصري، الجهاز المصرفي المصري، مرجع سابق، ص8.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- تراجع معظم مؤشرات الربحية، خاصة صافي الربح سنويا أي حقوق المساهمين ليقتصر على 8.9% في جوان 2004 مقابل 16.1% في جوان 2000 وارتفعت في جوان 2005 لتسجل 10.6%، كما تراجع صافي الربح إلى متوسط الأصول ليقتصر على 0.5% في سنتي 2003 و2004 مقابل 0.9% عام 2000 (محققا تحسنا طفيفا في جوان 2005 ليبلغ 0.6%).
- تراجع نسبة التوظيف لتقتصر على 64.2% في جوان 2004 مقابل 87.1% في جوان 2000 وإن كانت واصلت تراجعها لتصل في جوان 2005 إلى 59.3%، وذلك نتيجة لعدم وجود فرص إقراض جيدة من جهة وتزايد نسبة القروض المتعثرة من جهة أخرى.

[1] صافي الربح المحقق عن آخر سنة مالية معتمدة..

- تراجع حقوق المساهمين/الأصول (معدل ملاءة رأس المال) لتقتصر على نسبة 5.1% في جوان 2004 مقابل 5.6% في جوان 2000 وشهدت ارتفاع طفيف في جوان 2005 لتصل إلى 5.3%، وهو ما يفسر إلى أن الجهاز المصرفي يعاني من انخفاض لقاعدة الرأسمالية للبنوك وعدم تواكبها مع حجم الأصول، ومن ثم يكون البديل التام أمام المصارف المصرية هو الاندماج مع بعضها البعض أو الاندماج مع البنوك الكبيرة لتقوية مستوى ملاءتها المالية وفق المعايير الدولية.

المطلب الثاني: مؤشرات أداء البنوك المصرية بعد عمليات الاندماج

أولا: هيكل الجهاز المصرفي المصري بعد عمليات الاندماج

بعد القيام بعمليات الاندماج، أصبح القطاع المصرفي المصري يضم أربعين بنكا بنهاية عام 2010، كما يعمل في تلك البنوك 105631 موظفا، وذلك بعدما شجع البنك المركزي المصري عمليات الاندماج بين البنوك ودفع باتجاهها، وهو ما أدى إلى انخفاض عدد البنوك المصرية التي بلغت 63 بنكا عام 2004 وإلى زيادة حجم ومردودية تلك البنوك[1].

الشكل الموالي يمثل هيكل الجهاز المصرفي المصري بعد عمليات الاندماج.

الشكل رقم (02): هيكل الجهاز المصرفي المصري في: 2010/02/11.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على اتحاد بنوك مصر، (سابقا البنك الأهلي، سوسييتيه جنرال) www.vabonline.com

وقد ارتفع إجمالي أصول الجهاز المصرفي المصري في نهاية 2010 إلى 1739.27 مليار جنيه بعد ما كان 1090.0 سنة 2004 أي قبل عمليات الاندماج، كما ارتفعت قيمة إجمالي الودائع إلى 1338.76 مليار جنيه من نفس التاريخ بعد ما كانت 820.2 مليار جنيه سنة 2004، أما فيما يخص القروض فقد سجلت ارتفاعا حيث بلغت نحو 556.1 مليار جنيه[2] بعد ما كانت 430.0 مليار جنيه قبل عمليات الاندماج، ويعود هذا التطور إلى عمليات الاندماج التي كان أثرها ملحوظا في رفع ملاءة في الجهاز المصرفي المصري والتي تعتبر من أكبر تحديات العولمة المالية وذلك وفقا لما تقضيه متطلبات لجنة بازل للملاءة المالية .

[1] اتحاد بنوك مصر، الموقع الإلكتروني: https://www.vabonlime.org/ar/magazine، تاريخ الاطلاع (2019/04/10)، على الساعة 21:12.
[2] مرجع نفسه.

ثانيا: الاندماجات التي تقودها البنوك التجارية في القطاع العام

تمثل بنوك القطاع العام عصب الجهاز المصرفي، فبالرغم من تنامي الوزن النسبي للبنوك الخاصة والأجنبية في السوق المحلي إلا أن البنوك العامة لا تزال تستحوذ على ما يزيد عن النصف من حجم معاملات الجهاز المصرفي.

1-الاندماج بين بنكي مصر والقاهرة

جاء قرار رئيس الوزراء في نهاية شهر سبتمبر 2005 بتعيين مجلس إدارة مشترك لبنكي مصر والقاهرة، تمهيدا لاندماج الثاني في الأول خلال فترة تتراوح ما بين 6-17 شهرا، وهو الأمر الذي أدى إلى اندماج ثاني وثالث أكبر بنوك القطاع العام التجارية لخلق كيان مصرفي كبير ينافس على قمة الجهاز المصرفي.

فوفقا للميزانيات المعتمدة في جوان 2007، تأتي مؤشرات بنك مصر في صورته الجديدة بعد الاندماج كما يلي[1]:

- ارتفاع حصة البنك من إجمالي المراكز المالية للبنوك لتبلغ نحو 5.2% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي.
- ارتفاع حصة البنك من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي لتبلغ نحو 6.25%.
- ارتفاع حصة البنك من إجمالي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي لتبلغ نحو 7.21%.
- ارتفاع نصيب البنك من إجمالي رؤوس أموال الجهاز المصرفي لتبلغ 7.16%.
- ارتفاع نصيب البنك من إجمالي حقوق المساهمين بالجهاز المصرفي لتبلغ 6.19%.
- ارتفاع شبكة فروع ووحدات البنك ليمتلك أضخم شبكة على مستوى الجهاز المصرفي لتبلغ 694 وحدة مصرفية.

2-اندماج بنكي المهندس والتجارة والتنمية مع البنك الأهلي

قام البنك الأهلي المصري بدمج كل من بنك المهندس وبنك التجارة والتنمية (التجاريون) معه في شهري أكتوبر وديسمبر 2005 على الترتيب، وهو الأمر الذي من المقدر أن يتضمن نتائج إيجابية نذكر أهمها[2]:

[1] طارق محمود عبد السلام السالوس، "الدمج المصرفي، دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصرفي العربي والمصري"، دار النهضة العربية، مصر، 2009، ص198.

[2] محبوب بن حمودة، "قراءة في عولمة المصارف"، مجلة آفاق، جامعة البليدة، 2005، ص 32.

- ارتفاع حصة البنك من إجمالي المراكز المالية للبنوك ليستحوذ على نحو 8.21% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي.
- ارتفاع نصيب البنك من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي ب3.1 نقطة مئوية لتبلغ نحو 7.24%.
- ارتفاع نصيب البنك من إجمالي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي ب2.1 نقطة مئوية لتبلغ نحو 25%.
- زيادة عدد الفروع والوحدات المصرفية للبنك بعدد 13 وحدة مصرفية.
- إتاحة نوعية جديدة من المعاملات المصرفية، حيث يقدم كل من بنك المهندس وبنك التجاريون خدمات المعاملات الإسلامية.

يضاف إلى ما سبق أن قيام بنك الأهلي بهذا الدمج لهو أمر يقود إلى تجنب خطر تصفية نشاط هذين البنكين وما كان سيعمله من التأثير بالسلب على الجهاز المصرفي وانتظام الأداء المالي.

3-الوضع التنافسي لكل من بنك الأهلي وبنك مصر في أعقاب عمليات الاندماج

من خلال متابعة الميزانيات المعتمدة في 2007/08/30 لكل من مجموعة البنك الأهلي متضمنا بنكي المهندس والتجاريون مقارنة ببنك مصر والقاهرة تبين لنا الحصة السوقية لكلا البنكين بعد الاندماج كما هو مبين في الجدول التالي[1]:

[1] البنك الأهلي المصري، واقع جديد، مرجع سابق، ص21.

الجدول رقم (3): الحصة السوقية للبنك الأهلي متضمنا بنكي المهندس والتجاريون مقارنة بمجموعة بنكي مصر والقاهرة طبقا للميزانيات المعتمدة في 2007/08/30.

(مليار جنيه).

البيان	مجموعة البنك الأهلي			مجموعة بنك مصر		
	القيمة	الحصة السوقية%	الترتيب بعد الاندماجات	القيمة	الحصة السوقية%	الترتيب بعد الاندماجات
المركز المالي	138.4	21.3	1	136.4	21.5	2
الودائع	111.4	24.1	2	118.1	25.6	1
القروض	73.9	25	1	64.4	21.7	2
رأس المال	2.56	12.5	2	3.4	16.7	1
حقوق المساهمين	2	18.9	2	6.2	11.5	1
صافي الأرباح/حقوق المساهمين		3.1			3	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على البنك الأهلي المصري، واقع جديد، مرجع سابق، ص21.

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموعة البنك الأهلي تحتل موقع الصدارة على قمة الجهاز المصرفي المصري فيما يتعلق بكل من المركز المالي والقروض، وتحتل مجموعة بنك مصر الصدارة فيما يتعلق بكل من الودائع، رأس المال وحقوق المساهمين.

ومن هنا يمكن القول أن عمليات الاندماج التي تمت بين مختلف البنوك سالفة الذكر كانت نتائجها إيجابية بالشكل الملحوظ من خلال احتلال كلا البنكين الناتجين عن هذه العملية الصدارة في هرم الجهاز المصرفي المصري.

ثالثا: مؤشرات البنوك الخاصة المصرية والبنوك الأجنبية بعد عمليات الاندماج

سيطرت البنوك الخاصة والمشتركة وفروع لبنوك أجنبية على نحو 4.45% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي، ونحو 2.40% من الودائع ونحو 3.9% من القروض وذلك في جوان 2007 بعد عمليات الاندماج التي تمت بين بعض البنوك الخاصة فيما بينها ومع بعض فروع لبنوك أجنبية.

وتميزت هذه البنوك (خاصة تلك التي تسيطر فيها الأجانب على حصة من رأس المال) بمجموعة من السمات أبرزها[1]:

- انخفاض معدلات الفائدة الممثلة على الودائع مقارنة ببنوك القطاع العام بحيث يصل الفرق في بعض الأحيان من 1% إلى 5.1%.
- ارتفاع معدلات العائد على الأصول وعلى حقوق المساهمين مقارنة بالبنوك العامة.
- ارتفاع معدلات التوظيف.
- جودة محفظة القروض.
- التنوع الكبير في منظومة الخدمات المصرفية، إضافة إلى الخدمات الجديدة في مجال التجزئة المصرفية ولاسيما القروض الشخصية والائتمان الاستهلاكي كما تقدم هذه البنوك خدمات الصيرفة الإلكترونية عبر الانترنت والهاتف المحمول كما تهدف مواقعهم على الانترنت إلى طرح مجموعة ضخمة من الخدمات المتطورة والصيرفة الاستثمارية في مجالات التمويل للشركات بأقسامها المختلفة، وآليات تمويل التجارة للاستيراد والتصدير والتي يستخدم لتنفيذها كافة الإمكانيات المتوافرة لشبكة الفروع أو المؤسسات التابعة لتلك البنوك على الصعيد الإقليمي والدولي.

تشير مجموعة السمات سالفة الذكر إلى أن البنوك الخاصة وفروع البنوك الأجنبية صارت تمثل منافسا في السوق المصرية بعد القيام بعمليات الاندماج، وأن الصغر النسبي لحجمها لم يعد يمثل عائقا أمام تقدمها، بحيث أن هذه البنوك أصبحت تنتهج استراتيجية جديدة تعتمد على زيادة رؤوس أموالها، وتوسع حجم ونطاق أعمالها، وأصبحت تسعى للانتشار الجغرافي في المدة الصناعية ولم يعد يقتصر على نطاق تواجدها في المدن الكبرى فقط.

مما سبق يمكن القول أنه بعد عمليات الاندماج بين البنوك المصرية، استطاع الجهاز المصرفي المصري من تخفيض مخاطر التعثر والإفلاس في بنوكه وذلك بعد تنامي ظاهرة العولمة وتكامل الأسواق وانفتاحها، بحيث أصبح البنوك المصرية تتوافق مع المعايير الدولية الخاصة بكفاية رأس المال وهو ما يمكنها من التقليل من المخاطر ويزيد من قدرتها على مواجهة تحديات العولمة المالية التي نتج عنها احتدام المنافسة وزيادتها بين البنوك المصرية حيث أنه بعد القيام بعمليات الاندماج أصبحت البنوك التي كانت صغيرة نسبيا تتنافس على المراكز الأولى على هرم الجهاز المصرفي المصري، كما أنها زادت من وضعها التنافسي على المستوى العالمي.

[1] مجلة بنك مصر، "أوراق بنك مصر البحثية، عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي وأثرها على القطاع المصرفي والاقتصاد القومي"، العدد 45، 2008، ص45.

المبحث الثالث: دور تجارب الاندماج المصرفي في المملكة العربية السعودية في مواجهة تحديات العولمة المالية

تعتبر المصارف السعودية أحد أهم ركائز التقدم الاقتصادي في البلد، فهي تتسم في تمويل المشاريع الاستثمارية وإشباع الحاجات المتعددة للعملاء سواء الأفراد أو المؤسسات كما تساهم في توسيع حجم السوق من خلال تسيير وتنشيط المعاملات المالية والتجارية وقد شهدت البنوك في المملكة العربية السعودية تطورات كبيرة وأصبحت أكبر حجما في العالم العربي، وتحتل المرتبة الأولى من حيث قيمة إجمالي موجودات المصارف العربية.

المطلب الأول: اندماج البنك السعودي المتحد والبنك السعودي الأمريكي

في بداية التسعينات استعد النظام المصرفي السعودي نشاطه، وأصبحت البنوك تتمتع بوضع مالي جيد، إلا أن أزمة الخليج أدت إلى إقبال شديد على سحب الودائع المصرفية بتحويل الأموال إلى الخارج، مما أحدث مشكلة في السيولة لدى البنوك، ولتصحيح الوضع قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بضخ مزيد من السيولة لدى البنوك وعلى الفور عاد مستوى الودائع إلى ما كان عليه، وبعد انتهاء الأزمة حدث انتعاش في الاقتصاد وشهد النشاط المصرفي نموا سريعا[1].

وفي عام 1997، تم اندماج البنك السعودي التجاري المتحد مع بنك القاهرة السعودي في مسمى البنك السعودي المتحد، وكما اندمج البنك السعودي المتحد مع البنك السعودي الأمريكي وسمي بالبنك السعودي الأمريكي عام 1999[2].

وقد أثبت البنك السعودي الأمريكي نجاح وتطور واسع حتى يكون قادر على التعامل مع متطلبات العولمة المالية وانفتاح الأسواق، وقد عمل على جذب التقنية المصرفية الحديثة وتدريب العاملين على استخدامها، كما استخدم بتوجيه من مؤسسة النقد العربي السعودي أفضل المعايير والمهارات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية مثل توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وأنظمة الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر، واستخدام المعايير المحاسبية الدولية.

وكون انضمام السعودية إلى المنظمة التجارية العالمية يجعل المنافسة في مجال الخدمات المصرفية مهمة صعبة إذا لم تعمل هذه البنوك التطور العالمي في مستويات تلك الخدمات، لذلك سوف تجد البنوك الصغيرة نفسها مضطرة للاندماج.

---

[1] الجاسر محمد سليمان، تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، ورقة عمل مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020، السعودية، 2002، ص67.

[2] السرايري سمير عبد الرزاق، "قياس الأداء المالي للمهارة التجارية السعودية وتقييمها"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 43، السعودية، 2008، ص128-194.

المطلب الثاني: أبرز عمليات الاندماج الأخرى في المملكة العربية السعودية

عرفت المملكة العربية السعودية العديد من الاندماجات بين البنوك سواء اندماجات محلية وأخرى عبر الحدود، فذكر أهمها فيما يلي:

أولا: الاندماجات المحلية

توجد على الساحة المصرفية السعودية مصارف كبيرة وقوية من مشاركات مع مصارف أجنبية، وكانت التجربة الرائدة في الاندماجات المحلية تلك التي أجريت بين البنك السعودي التجاري المتحد وبنك القاهرة السعودي، وأطلق على البنك الجديد اسم البنك السعودي المتحد لموجودات بلغت حينذاك 7.5 مليار دولار[1].

ثانيا: الاندماجات عبر الحدود

- قامت السلطات السعودية بإصدار تراخيص للاندماج بين بنك الخليج الدولي والبنك السعودي الدولي.
- الاندماج الاستراتيجي الذي حصل بين البنك الأهلي التجاري وبنك الكويت الوطني.
- الاندماج بين البنك السعودي الأمريكي والبنك السعودي المتحد تحت اسم البنك السعودي الأمريكي (سامبا).
- تشكيل البنك (السعودي–الأوروبي) الذي يتكون من اتحاد ثلاثة بنوك قائمة في السعودية (بنوك بريطانيا، هولندا وفرنسا) وثلاثة بنوك إقليمية يتكون منها جميعا بنك واحد كبير برأس مال يصل إلى ملياري دولار في المرحلة الأولى من إنشاؤه.
- منح تراخيص عدة لبنوك خليجية لفتح فروع لها في المملكة وهي الخليج الدولي وبنك الإمارات الدولي، بنك الكويت الوطني والبحرين الوطني[2].

المطلب الثالث: نتائج الاندماج المصرفي في المملكة العربية السعودية

إن عملية الاندماج التي تقوم على تعظيم القيمة المضافة للخدمة وتنويع مصادر الدخل، أو على أمور تخفض التكلفة المتعلقة بالتقنية أو وسائل التوزيع، أي الاندماج المبني على استراتيجية تهدف إلى رفع إنتاجية وربح المؤسسة المالية أعلى مما كانت عليه، يكون لها إيجابياتها ليس فقط على المؤسسات المندمجة، بل على القطاع المصرفي وحتى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

[1] عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص181.

[2] المرجع نفسه، ص ص182–183.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الكلي يمكن تحديد ثلاث فوائد[1]:

أولا: نجاح البنك السعودي الأمريكي في إعادة هيكلة المؤسسة الجديدة وصياغة إستراتيجياتها بناء على ما يقرره الوضع بعد الاندماج من مستجدات، وبالتالي الارتفاع بمستوى الدخل الذي سيؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الكلي.

ثانيا: تتمثل في تعزيز المنافسة على شريحة الخدمات المصرفية للشركات الكبيرة التي يتصدرها البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض، مما يؤدي إلى خفض تكلفة التمويل وبالتالي تمكين تلك الشركات من تنفيذ مشاريعها التي تساهم في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد عموما، وتسنى للبنك الجديد من خلال عملية الاندماج وارتفاع حجم حقوق المساهمين، المساهمة في تمويل بعض المشاريع الأخرى الكبيرة التي يتم تمويلها حاليا من قبل مؤسسات مالية أجنبية وبالتالي يسهم في تقليل تسرب العوائد بما يخدم الاقتصاد العام.

ثالثا: عمليات الاندماج شكلت قوى للقطاع المصرفي في مواجهة العولمة المالية و الاندماجات العالمية وتحرير الخدمات المالية بعد انضمام المملكة في منظمة التجارة العالمية.

إن عملية الاندماج التي حدثت بين البنك السعودي المتحد والبنك السعودي الأمريكي بلغ حجمها 5.06 بليون ريال سعودي، تعكس نجاح مؤسسة النقد العربي السعودي في تطوير الإجراءات والأنظمة لمتابعة المستجدات في القطاع المصرفي، ونتيجة لهذه العملية يكون حجم الأصول للمصرفين وصل في مارس 1999 إلى 77.3 بليون ريال سعودي مقارنة مع 60 بليون ريال سعودي خلال الفترة نفسها من العام الماضي، أما فيما يخص الودائع، كان مجموع ودائع البنك الناتج بلغ 52 بليون ريال سعودي ممثلا نحو 22 بالمائة من حجم سوق الودائع البالغ 239.54 بليون ريال سعودي في الفترة بعد عملية الاندماج.

وعلى اعتبار مجموع رأس مال البنك الجديد والبالغ 4.85 بليون ريال سعودي ومجموع حقوق المساهمين البالغ 8.52 بليون ريال، يكون البنك الجديد قد استحوذ على حصة تساوي 20 في المائة من القطاع المصرفي السعودي في نهاية 2000[2].

[1] عمر عبد العزيز، "القطاع المالي العربي لمواجهة الاندماج والتملك"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك فهد، 2000، ص456.
[2] المرجع نفسه، ص457.

المبحث الرابع: واقع وآفاق الاندماج المصرفي في الجزائر

كما قلنا سابقا يعتبر الاندماج المصرفي من التحولات العالمية التي مست وأثرت على البنوك في أغلب دول العالم، ولمواجهة وتفادي أية عراقيل يمكن أن تمس سير هذه البنوك خاصة في مجال تقديم الخدمات.

فعلى البنوك الجزائرية تبني استراتيجيات فعالة للارتقاء بخدماتها إلى مستوى التحديات الراهنة التي فرضتها العولمة المالية بحيث يعتبر خيار الاندماج بين البنوك من أبرز الحلول للارتقاء وتطوير النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: الهيكل العام للجهاز المصرفي الجزائري

بقي النظام المصرفي في نهاية 2018 وبداية سنة 2019 كما كان عليه الأمر في نهاية 2018، يتكون من ثلاثون بنكا ومؤسسة مالية معتمدة.

في نهاية سنة 2018 كانت البنوك والمؤسسات المالية تتوزع كما يلي[1]:

- ستة بنوك عمومية من بينها صندوق التوفير.
- أربعة عشرة بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية، من بينها بنك واحد برؤوس أموال مختلطة.
- سبعة مؤسسات مالية عمومية.
- ثلاثة مؤسسات مالية خاصة.
- مؤسسة مالية نشأت بدل تعاونية التأمين في الميدان الفلاحي.
- خمسة شركات للاعتماد الايجاري منها شركتان خاصتان وخمس شركات عمومية.

الجدول التالي يمثل المؤسسات المالية المكونة للنظام المصرفي الجزائري في 2018:

[1] Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz, consultez le 26/05/2019, à 18.35.

الجدول رقم (04): المؤسسات المالية المكونة للنظام المصرفي الجزائري في 2018.

البنك المركزي	البنوك العمومية	البنوك الخاصة والمختلطة	المؤسسات المالية العمومية	المؤسسات المالية الخاصة
بنك الجزائر	بنك الجزائر الخارجي BEA	بنك البركة الجزائري AL Baraka	شركة إعادة التمويل الرهن العقاري SRH	الشركة العربية للإيجار المالي ALC
	البنك الوطني الجزائري BNA	سيتي بنك – الجزائر (فرع بنك) CITY BANK	الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف Sofinance	المغاربية للإيجار المالي –الجزائر – MLA
	القرض الشعبي الجزائري CPA	المؤسسة المصرفية العربية ABC	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	سيتيلام الجزائر Cételem
	بنك التنمية المحلية BDL	نتيكسيس الجزائر natixis	المؤسسة الوطنية للتأجير SNL	
	بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR	سوسيتي جينيرال Société Générale	الايجار الجزائري ILA	
اللجنة المصرفية	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (بنك) CNEP BANQUE	البنك العربي الجزائر (فرع البنك)	صندوق الاستثمار الوطني	
		بي . ن . بي باريس – الجزائر B.N.P	الجزائر إيجار EDI	

		/Paribas		
		ترست بنك – الجزائر Trust Bank		
		بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر – Housing Bank		
		بنك الخليج –الجزائر – AGB		
		فرنسا بنك – الجزائر Fransa Bank		
		القرض الزراعي – بنك الاستثمار الجزائري CA-CIB Algerie		
		– اتش .اس بي .سي – الجزائر (فرع بنك) H.S.B.C		
		بنك السلام – الجزائر AL Salam		
المجموع	**6**	**14**	**7**	**3**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر لسنة 2018 www.bank-of-algeria.dz

أما عن شبكة البنوك فقد كانت في نهاية ديسمبر 2018 موزعة كما يلي[1]:

- وصلت شبكة البنوك العمومية 1091 وكالة.
- وصلت شبكة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة 280 وكالة.

[1] Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz, consultez le (26/05/2019), à 19.00.

وبالتالي يصل مجموع شبابيك البنوك والمؤسسات المالية إلى 1371 وكالة سنة 2018، وهو ما يعادل شباكا واحدا لكل 26800 ساكن (وهو ما يتجاوز المعيار العالمي في هذا المجال بخمس مرات بحيث فرع بنكي لكل 5000 شخص).

تبقى البنوك العمومية تسيطر على الحصة الأكبر من حيث شبكة الوكالات فهي تملك ما نسبته 79.58 % من الوكالات فيما يمتلك 14 بنكا خاصا ما نسبته 20.42 % من الوكالات، وهذا ما يؤكد سيطرة البنوك العمومية في هذا المجال.

المطلب الثاني: البنوك الجزائرية و الاندماجات المصرفية

أولا: موقع الجزائر من الاندماج المصرفي

في الجزائر لم يحدث أي اندماج على الرغم من أنه يوجد في الجزائر بنوك عمومية وبنوك خاصة، خاصة هذه الأخيرة يمكن أن يحدث فيها اندماج على غرار باقي الدول، والهدف منه زيادة المنافسة ومواجهة تحديات العولمة المالية.

وتتميز البنوك العمومية بأنها تسيطر على تمويل الاقتصاد الوطني، حيث تتحصل على 90 % من الموارد وتقدم 95% من القروض، بينما البنوك الخاصة حصصها في السوق ضعيفة وذلك للأسباب التالية[1]:

- إنشاء البنوك الخاصة جاء متأخرا.
- تتميز البنوك الوطنية الخاصة بأنها توجه أعمالها بصفة أكبر نحو تمويل العمليات التي تتميز بالمضاربة والمردودية السريعة (تمويل الواردات).
- هناك تمايز بين البنوك الوطنية الخاصة والبنوك الأجنبية الخاصة فيما يخص السوق النقدية بحيث لا يسمح للأولى بالدخول إلى هذه السوق بعكس الثانية.

نلاحظ أن بعض البنوك الخاصة قد تم سحب الاعتماد منها وهذا سوف يؤدي إلى سحب ثقة المتعاملين الاقتصاديين وطنيين كانوا أم أجانب من بقية البنوك الأخرى لاسيما منها المصارف الفرنسية التي تتعامل مع السوق الجزائرية في مجال التجارة الخارجية والتحويلات المالية والتعاملات المختلفة.

من هذا كله يظهر التمييز بين البنوك العمومية من جهة والبنوك الخاصة من جهة أخرى، ومن هنا تبرز أهمية الدور الإشرافي الذي يمكن أن تقوم به الحكومة والبنك المركزي في وضع السياسات وشروط المنافسة للقيام بعملية الاندماج وخاصة من خلال البنوك الخاصة.

[1] عمار بوزعرور، مسعود دروايس، "الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، -واقع وتحديات-، جامعة سعد دحلب، البليدة،2002، ص ص 144-145.

ثانيا: دوافع الاندماج المصرفي في الجزائر

توجد العديد من الدوافع والمبررات لدى البنوك الجزائرية في عملية إحداث اندماج مصرفي نوجزها فيمايلي[1]:

- صغر حجم البنوك الوطنية القائمة وتواضع هياكلها التمويلية وحجم أعمالها وهو ما يعني ضعف قدرتها التنافسية عند مقارنتها بالبنوك الأجنبية.
- الحاجة إلى قيام البنوك الجزائرية بدور أكبر على الساحة الوطنية والإقليمية خاصة في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية وكذا تفعيل دور النظام المصرفي في تمويل التنمية.
- التنويع في الخدمات المصرفية بهدف تحقيق مستوى في الربحية والعمل على استقرارها وهذا الأمر يستدعي الاندماج مع بنوك متقدمة حتى تستفيد من تجربة هذه الأخيرة في إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية إلى عملائها.
- المساهمة في دعم السوق المالي وتنشيطه، وذلك بالقيام بأعمال الوساطة المالية والترويج للمشروعات والإشراف على إدارة صناديق الاستثمار.
- خلق وحدات مصرفية قوية وفعالة التي من شأنها أن تساهم في تطوير القطاع المصرفي وتحسين إنتاجيته وتخفيض تكاليف الوساطة فيه.
- ضعف رساميل البنوك الجزائرية وعدم مواكبتها للمعايير العالمية مما يستدعي من البنوك الجزائرية التكتل والتعالق حتى تعظم رساميلها وتضمن لنفسها الاستمرارية والبقاء وهذا نظرا إلى دور وأهمية عنصر رأس المال في البنوك.

ثالثا: ضوابط ومتطلبات نجاح الاندماج المصرفي وتحدياته في الجزائر

إن نجاح عملية الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية يتوقف على العديد من العناصر تتمثل في ضوابط ومتطلبات وتحديات التي تواجه هذه البنوك للقيام بعملية الاندماج.

الفرع الأول: ضوابط نجاح الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية

يمكن ذكر أهم الضوابط فيما يلي:

- توافر الشفافية والمعلومات لدى البنوك الجزائرية التي ترغب في الاندماج2.
- القيام بدراسة كافية قبل الشروع في عملية الاندماج من طرف البنوك الجزائرية لتوضيح كافة النتائج التي تتوقعها من هذه العملية.

[1] عمار بوزعرور، مسعود دروايس، مرجع سابق، ص 148-149.

[2] هالة حلمي السعيد، قضايا اندماج البنوك -الحالة المصرية- مؤتمر نتائج الإصلاح الاقتصادي في مصر، مركز الدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة، 2005، ص29.

- الاستعانة بالتجارب الدولية الاندماجية السابقة.
- إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك الجزائرية المرشحة للاندماج.
- القيام بعملية الخوصصة قبل عملية الاندماج.

الفرع الثاني: متطلبات الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية.

تتمثل هذه المتطلبات بثلاث جوانب رئيسية هي[1]:

أولا: المتطلبات الاقتصادية: تتمثل في:

1-اقتصاديات الحجم: حيث يجب أن يتمتع أي بنك جزائري بعد عملية الاندماج بحجم أفضل ويصبح أكثر تأثيرا في السوق المصرفية الجزائرية.

2-اقتصاديات السعة: وذلك بزيادة البنوك الجزائرية الراغبة في عملية الاندماج القدرة الاستيعابية وأن يكون للبنك الجديد القدرة على الدخول إلى مجالات ذات طبيعة خاصة.

ثانيا: المتطلبات المحاسبية: تتمثل فيما يلي:

1-الإفصاح: يجب توفر قدر من الإفصاح المالي ليس فقط للمساهمين بل للجمهور كذلك.

2-الشفافية: يجب توفر أعلى درجات الشفافية، خاصة فيما يتعلق بالأهداف التي ترجو البنوك الجزائرية من وراءها.

3-العلانية: أي أن تكون عملية الاندماج في العلن، ولا يتم إخفاء شيء.

ثالثا: المتطلبات الإدارية: تتمثل في:

1- حسن التخطيط لعملية الاندماج من طرف البنوك الجزائرية الراغبة في العملية، وإعدادها لمواعيد زمنية بمثابة برامج والتقيد بها عند اتجاهها نحو الاندماج.

2- إعداد البنوك الجزائرية التي ترغب في الاندماج هيكل تنظيمي مرن ومفتوح قادر على استيعاب كافة العاملين وإشباع طموحاتهم الوطنية.

3- أن تتوفر البنوك الجزائرية المقبلة على الاندماج عناصر التحفيز للعاملين.

4- أن يكون هناك تنسيق بين وحدات البنك الدامج.

5- حسن المتابعة والرقابة من طرف البنوك الجزائرية المندمجة لمعالجة أوجه القصور في العملية.

[1] قراش عمر، "متطلبات إرساء الاندماج المصرفي في الجزائر بالإشارة إلى تجارب دولية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013، ص ص148-149.

الفرع الثالث: تحديات الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية

يمكن أن تواجه عمليات الاندماج في الجزائر العديد من التحديات والتي تشكل نقاط ضعف في البنوك المندمجة، وتؤثر على الأداء المصرفي والعاملين ويمكن إيجازها فيما يلي:

- اختلاف نظام اللوائح ونظم العمل بين البنوك المندمجة.
- اختلاف نظام الأجور والمترتبات والمكافآت بين البنوك الجزائرية.
- اختلاف ثقافات العمل لدى إطارات البنوك الجزائرية وذلك راجع لتفاوت خبراتهم ومهاراتهم المصرفية.
- اختلاف اللغة والمصطلحات، وهذا تحدي لا ينطبق على البنوك المحلية، بل إذا كان بنك أجنبي يرغب في عملية الاندماج مع بنك جزائري.

المطلب الثالث: استراتيجيات تحفيز البنوك الجزائرية للاندماج المصرفي

يمكن تحفيز البنوك الجزائرية نحو عملية الاندماج من خلال عدة تغيرات جذرية في القطاع المصرفي لعل أهمها التحول إلى البنوك الشاملة وخوصصة البنوك العمومية إضافة إلى ضرورة إعادة رسملة وتطهير محفظة البنوك.

أولا: التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمة المتنوعة

يمكننا تعريف البنوك الشاملة بأنها تقوم بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية، وتجمع في ذلك بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار إضافة إلى نشاط التأمين وتأسيس الشركات والمشروعات، ولا تقوم على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي بل تساهم في تحقيق التطور الشامل والمتوازن للاقتصاد، مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية بالمعنى الواسع[1].

فالصيرفة الشاملة بالبنوك الجزائرية، نجد التشريع المصرفي الجزائري سواء من خلال قانون النقد والقرض أو من خلال الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، مازال يضع حدودا فاصلة بين ممارسة الوظائف التقليدية في البنوك الجزائرية ووظائف المؤسسات المالية من غير البنوك الجزائرية، والتي يسمح لها ممارسة وتقديم الخدمات الاستثمارية، وإن كانت هذه الأخيرة جد متواضعة على غرار نشاط التمويل التأجيري، والاستثمارات المالية، والخدمات المالية الاستثمارية الأخرى.

إذ على البنوك الجزائرية الأخذ بهذا الاتجاه إذا أرادت اكتساب مميزات تنافسية تمكنها من الاحتفاظ بحصتها السوقية ومنافسة البنوك الأجنبية وبالتالي زيادة ربحيتها.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص19.

ثانيا: ضرورة الاسراع في خوصصة البنوك العمومية.

تساهم عملية خوصصة البنوك بشكل كبير في تعزيز مكانة البنك داخل محيطه، كما تعتبر عملية الخوصصة كأحد أهم الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق عمليات اندماج ناجحة تؤدي إلى تحقيق اقتصاديات الحجم والنطاق، بحيث نعني بالخوصصة توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح جزء من رأس مال تللك البنوك للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية وبالتدريج لخلق بيئة تنافسية في السوق المصرفية وتحقيق كفاءة أكبر لتلك البنوك في ظل العولمة المالية بحيث يقوم صاحب القرار باختيار البنك المراد خوصصته لسبب أو لآخر مثل " اختيار أحد البنوك المفلسة " ثم يقوم بطرح أسهم هذا البنك للاكتتاب بعد تقييم أصوله وخصومه وإعادة هيكلته وتأهيله لعملية الخوصصة على أن تحتفظ الحكومة بملكية جزء كبير من رأس مال هذا البنك كمرحلة أولى ثم تزداد نسبة البيع للقطاع الخاص تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار الطاقة الاستيعابية لسوق رأس المال[1].

يرى البعض أن خوصصة البنوك يجب أن تسبق اندماجها، بحيث يحدث الاندماج على أسس إدارية واقتصادية سليمة وفعالة وأن يكون هناك إعادة لهيكلة العمالة التي تعتبر لعامل الرئيسي وراء ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية بشكل كبير بحيث لا تكون العمالة الزائدة عبئا على الكيان الجديد، وبذلك نرى أن الطابع الحكومي الذي تتصف به إدارة ونظم ولوائح بعض البنوك في الدول النامية لا يصلح لإدارة البنوك في ظل الظروف التنافسية الشديدة، وهو ما يتطلب خوصصة البنوك العامة على الأقل قبل طرحها للبيع أو الاندماج المصرفي، لأنه لو حدث اندماج مصرفي قبل عملية الخوصصة فإنه يمكن أن تؤدي إلى ظهور كيان بيروقراطي جامد، كبير الحجم شكلا ولكنه ضعيف جوهريا، وسرعان ما ينهار أمام رياح المنافسة والعولمة المالية.

ثالثا: ضرورة إعادة رسملة وتطهير محفظة البنوك

اعتمدت السلطات العمومية مجددا خيار التطهير وإعادة رسملة البنوك، بهدف السماح لها التقيد بالتزاماتها فيما يخص القروض، ولاسيما تلك الموجهة للشركات الكبرى وتمويل مشاريع سوناطراك، فضلا عن السماح برفع رأسمالها، بالرغم من استفادة البنوك العمومية من عمليات تطهير المحافظ تبقى مسألة القروض المتعثرة غير مضمونة الدفع للقطاع العمومي مطروحة، رغم أن نسبة القطاع الخاص في ارتفاع أكبر، وقد كلفت عمليات التطهير وإعادة الرسملة خلال العشريتين الماضيتين ما يفوق 40 مليار دولار دون أن تسوي وضعية البنوك أو تفعل عملية الإصلاح المصرفي.

ويتضح أن ملف الإصلاح المصرفي عموما لا يزال حبيس اعتبارات غير موضوعية وقرارات سياسية غير واضحة المعالم في ظل أن المستحقات غير مضمونة الدفع في الجزائر للبنوك العمومية هي مرشحة

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سابق، ص ص 104-105.

للارتفاع أكثر في المستقبل، ويرجع تراكم هذه المستحقات إلى هشاشة المؤسسات الاقتصادية الوطنية التي تبقى كفاءتها المالية ضعيفة ومحدودة مقارنة بالقروض التي تحصل عليها من البنوك، فضمان الاستقرار المالي للبنوك الجزائرية يتم من خلال التوقف على إعادة رسملتها والتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية العاجزة.

إضافة إلى التحول إلى البنوك الشاملة وخوصصة البنوك العمومية وضرورة إعادة رسملة وتطهير محفظة البنوك هناك بعض الاستراتيجيات الأخرى التي يجب على البنوك الجزائرية تبنيها لعل أهمها:

- تعميق والتوسع في استخدام التكنولوجيا ومواكبة أهم التطورات التكنولوجية.
- إدارة المخاطر بطريقة كفئة وحسنة.
- مكافحة عمليات غسيل الأموال.
- مواصلة الإصلاحات المصرفية.
- الارتقاء بالعنصر البشري وإعداد برامج تدريبية متطورة.
- ضرورة تقوية بنك الجزائر ودعمه من حيث القدرة الإشراقية والتنظيمية.

والمطلوب من البنوك الجزائرية ليس اندماجها فيما بينها فقط حيث يمكن أن تكون عملية الاندماج مع بنوك خاصة أجنبية، وبهذا نقترح ثلاث صيغ لعملية الاندماج:

أ – اندماج البنوك الجزائرية مع بنوك أجنبية: تعتبر هذه الصيغة الأفضل من بين الصيغ المقترحة لعملية اندماج البنوك الجزائرية في المرحلة المقبلة نظرا لما يمكن أن تحققه من وراء هذه العملية.

وبهذا سوف تنتقل البنوك الجزائرية من وضع المنافس لكل البنوك إلى وضعية الحليف لبعض هذه البنوك، وتشكيل كيانات مصرفية جديدة تكون قادرة على المنافسة، وهناك عدة مزايا تعود على البنوك الجزائرية بعد اندماجها مع البنوك الأجنبية نذكر منها:

- تكتسب البنوك الجزائرية المندمجة تكنولوجيا مصرفية عالية، باعتبار أن البنوك الأجنبية هي بنوك رائدة في المجال التكنولوجي وبهذا تصبح التكنولوجيا هي الأداة الهامة للمنافسة داخل الصناعة المصرفية في الجزائر.
- زيادة في حجم رأس المال لدى البنوك بعد عملية الاندماج، وذلك لما تتوفر عليه البنوك الأجنبية من رؤوس أموال ضخمة.
- التوسع في النشاط المصرفي داخليا وخارجيا.
- كسب ثقة الجمهور خاصة بعد الهزات والأزمات التي تعرض لها النظام المصرفي الجزائري.
- توسع كبير في الخدمات المالية مما يؤدي إلى تنشيط حركة السوق المالية الجزائرية.

كما يمكن للجزائر في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أن تتقدم بطلب أو بشرط يقضي باندماج بعض البنوك الجزائرية مع بنوك أوروبية.

ب –اندماج البنوك العمومية مع البنوك الخاصة الجزائر: رغم انه تم سحب الاعتماد من بعض البنوك الخاصة ذات الرأسمال الجزائري إلا أنه من المتوقع أن يتم إنشاء بنوك خاصة أخرى جزائرية وذلك في حال استكمالها للشروط الجديدة وخاصة ما يتعلق برفع رأس المال التأسيسي إلى 10 مليار دينار جزائري، ويتحقق ذلك من خلال اندماجها مع البنوك العمومية , وكذلك تستفيد البنوك الخاصة من عملية الاندماج باعتبار أن البنوك العمومية لديها خبرة طويلة في مجال العمل وتعرف جيدا السوق الجزائرية.

ج –اندماج البنوك العمومية فيما بينه: يوفر اندماج البنوك العمومية فيما بينها عدة مزايا خاصة أمام فتح السوق الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية، حيث تؤدي عملية الاندماج إلى زيادة رؤوس الأموال وإلى تجميع الموارد وبالتالي حسن استعمالها ومنه تستطيع البنوك تمويل عدة مشاريع والدخول في مجالات عديدة وتقديمها لخدمات مصرفية ذات جودة عالية، لتتيح بذلك وضعا تكون فيه هذه البنوك أكثر قدرة على منافسة البنوك الأجنبية، إلا أن هذا النوع من الاندماج سوف يؤثر على السوق المصرفية الجزائرية من خلال زيادة عملية التركز، فلبنوك العمومية وقبل عملية الاندماج تمتلك أكثر من 90% من إجمالي الأصول[1]، وهي تسيطر كذلك على تمويل الاقتصاد حيث تقدم حوالي88% من إجمالي القروض، إضافة إلى أنها بنوك مدعمة من طرف الدولة وبالتالي فإن عملية اندماجها فيما بينها سوف يزيد من درجة احتكارها للنشاط في السوق المصرفية الجزائرية، وهذا يؤدي إلى تغيب المنافسة بين البنوك في ظل التحرير المصرفي إلى إضعاف القدرة التنافسية للبنوك صغيرة الحجم.

كذلك فان عملية احتكار السوق تتعارض مع المادة الثامنة من اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات التي تنص على أن الدولة التي تمنح المحتكرين المحليين الحق في احتكار السوق المحلية يجب أن تتأكد من عدم استغلال هذا الحق بطريقة لا تتناسق مع التزام الدولة بالتحرير، وقد تناولت المادة التاسعة من الاتفاقية الممارسات التي تحد من المنافسة.

يتضح من الاتجاهات الحديثة في الصناعة المصرفية وواقع الجهاز المصرفي الجزائري أن اندماج البنوك يمثل أحد أهم الاستراتيجيات التي على البنوك الجزائرية إتباعها، فضلا أن هناك حاجة ملحة لاندماج البنوك خصوصا مع تزايد انفتاح أسواق رؤوس الأموال وما تفرضه متطلبات العولمة المالية، فضلا عما يتسم به هيكل الجهاز المصرفي في الجزائر من سيطرة البنوك العمومية على نسبة كبيرة من السوق، وصغر حجم البنوك الخاصة سواء من حيث رأس المال وحجم الأصول مما يتطلب اندماج هذه البنوك مع كيانات أكبر لتجنب مخاطر التعثر المالي.

[1] عمار بوزعرور، مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 145.

ومما لا شك فيه أن عملية الاندماج المصرفي بين البنوك يساعد على تدعيم القواعد الرأسمالية وتقويتها، ويؤدي إلى وجود نظام مصرفي قوي وقادر على مواجهة تحديات العولمة المالية وكذلك القيام بدوره الرئيسي في تحفيز النمو من خلال وضع مصادر التمويل المختلفة في خدمة القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة.

خلاصة الفصل الثاني

نستخلص من خلال هذا الفصل أن الجهاز المصرفي العربي يشهد تطورا كبيرا سواء من ناحية عدد البنوك العاملة، أو من ناحية مؤشراته الأساسية المتمثلة في إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع، إجمالي القروض، إجمالي القواعد الرأسمالية، كما شهدت الساحة المصرفية العربية مجموعة من التطورات، أين تسارعت معها وتيرة الاندماجات وزادت درجة انفتاح القطاع المصرفي العربي على القطاع المالي والمصرفي الأجنبي، وتعزى هذه التطورات إلى رغبة مسؤولي الأجهزة المصرفية العربية في مواكبة التحديات التي تفرضها العولمة المالية أبرزها احتدام وزيادة المنافسة إضافة للتطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لكن رغم هذه التطورات الإيجابية لا يزال القطاع المصرفي العربي يعاني من بعض النقائض التي تعتبر مكامن ضعف في هذا القطاع ومن بينها نجد صغر حجم الوحدات المصرفية العربية، ضعف استخدام التكنولوجيا وغيرها، والتي تعتبر بمثابة عوائق أمام تطوير وعصرنة القطاع المصرفي العربي ما يكفل تعزيز دوره كداعم لعملية التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية.

كما شهدت السوق المصرفية العربية عدة عمليات اندماج حتى وإن كانت محدودة للغاية وقيمة هذه العمليات لا تزال ضئيلة للغاية بالمقارنة مع عمليات الاندماج على المستوى العالمي وأنها تمت على الدولة الواحدة فهي تعتبر عمليات ناجحة، وهذا ما لاحظناه في كل من مصر ، الأردن، والمملكة العربية السعودية، وقد ساعدت معظم عمليات الاندماج هذه في مواجهة بعض التحديات التي فرضتها العولمة المالية حيث ارتقت بعض البنوك في ترتيبها التنافسي وأصبحت تحتل الصدارة في جهازها المصرفي إضافة إلى رفع وتحسين مستوى وأداء البنوك المعنية في مجال تقديم الخدمات وكذلك زيادة ملائتها المالية وفق ما تقتضيه المعايير الدولية.

وبالنسبة للجزائر، فبالرغم من الإصلاحات التي شهدها الجهاز المصرفي الجزائري إلا أن هذا الأخير ما زال يشهد جملة من النقائض، منها عدم فعالية المنظومة المصرفية، انعدام الاحترافية في ممارسة العمل المصرفي، ضعف استخدام التكنولوجيا المصرفية وغيرها، وهذا ما شكل مجموعة من التحديات، وحتى يتم اعتماد الاندماج المصرفي من طرف البنوك الجزائرية مستقبلا لابد من مواجهة صارمة لمختلف التحديات، وهذا بالارتكاز على مجموعة من الاستراتيجيات في مقدمتها التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمة المتنوعة، وضرورة إعادة رسملة وتطهير محفظة البنوك، خوصصة بعض البنوك العمومية، تعميق استخدام التكنولوجيا ومواصلة الإصلاحات المصرفية والارتقاء بالعنصر البشري.

خاتمة

عامة

خاتمة عامة

يعتبر الاندماج المصرفي من أهم التوجهات للبنوك في عصر العولمة المالية، وعصر الكيانات المصرفية العملاقة، إذ أن تجمع البنوك وتكتلها أصبح أمرا بارزا وسريع الانتشار، حيث يشهد العالم اليوم موجات اندماج كثيرة في القطاع المصرفي، وتعود أسباب هذا الاندماج بالدرجة الأولى إلى ظهور وتطور العولمة المالية والتي انبثق عنها التطور التكنولوجي المذهل والسريع والذي ساهم في زيادة ظاهرة الاندماج المصرفي أين أصبحت البنوك الصغيرة تشعر بعجزها عن مواكبة التطورات وتحقيق أهدافها المنشودة إذ بقي دورها مهمشا وضعيفا، لذا أصبحت عملية الاندماج هي المخرج الوحيد لمثل هذا النوع من البنوك خشية ابتلاعها من قبل البنوك العملاقة المسيطرة على القطاع المصرفي.

وقد أفرزت المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة التي شهدتها البيئة المصرفية الحديثة تحديات كبيرة فرضتها العولمة المالية على البنوك، حيث أجبرت هذه الأخيرة على تبني الاندماج المصرفي من أجل رفع كفاءة وأداء البنوك وزيادة قدرتها على مواجهة مختلف هذه التحديات من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير، والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة والفعالية في أعمالها وتقديم خدماتها، والهدف من وراء كل ذلك هو تحقيق النمو السريع والحفاظ على البقاء والاستمرار، وزيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد من السوق المصرفية المحلية والعالمية، ومن بينها التحرر من القيود التشريعية والتنظيمية وزيادة حدة المنافسة في مجال تقديم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية خاصة من جانب المؤسسات المالية غير المصرفية.

وفي حالة الدولة العربية، فرغم ما تعانيه الأجهزة المصرفية لهذه الدول من نقائض ومكامن ضعف عديدة، فقد اتجهت البنوك العربية إلى تبني فكرة الاندماج المصرفي من أجل تطوير آلياتها وتحسين خدماتها والزيادة في مستوى ملاءتها المالية، ومن بين الدول العربية التي حققت ذلك من خلال عمليات الاندماج المصرفي نجد كل من الأردن، مصر والمملكة العربية السعودية، غير أنه يلاحظ في الغالب قلة عمليات الاندماج المصرفي التي تمت في الدول العربية ومحدوديتها مقارنة بعمليات الاندماج على المستوى العالمي، وهو الأمر الذي يجعل الحديث عن تحقيق المزيد من عمليات الاندماج في البنوك يتطلب انتهاج إصلاحات شاملة للجهاز المصرفي العربي في كل قطر من الأقطار العربية سواء على مستوى البنك المركزي أو على مستوى البيئة الداخلية لكل بنك.

أما في حالة الجزائر، فيعتبر الجهاز المصرفي الجزائري المسؤول الأول عن توفير الموارد التمويلية اللازمة لتحقيق التنمية في الاقتصاد الوطني إلا أنه توجد العديد من التحديات التي تشكل عقبات وعراقيل أمام الجهاز المصرفي الجزائري لأداء دوره المنوط به كنقص الكوادر البشرية وفقدان الاحترافية في ممارسة العمل المصرفي وغيرها، الأمر الذي يحد من تطوره في ظل العولمة المالية، ولحد الآن لم يطبق الاندماج المصرفي

في الجزائر وهذا نظرا للتحديات سالفة الذكر وصغر حجم الوحدات المصرفية، بحيث وجب على السلطات المحلية الأخذ بعين الاعتبار تبني الاندماج المصرفي مستقبلا من خلال وضع إصلاحات مصرفية جديدة والارتكاز على جملة من الاستراتيجيات التي تساعدها في ذلك كاعتماد فكرة البنوك الشاملة وغيرها وذلك لتنشيط القطاع المصرفي الجزائري الذي يعتبر عصب الاقتصاد الوطني.

أولا: اختبار الفرضيات

-**الفرضية الأولى:** يعتبر الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي لما له من مزايا عديدة للارتقاء بكفاءة وجودة الخدمات المصرفية.

هذه الفرضية صحيحة نتيجة للمزايا والآثار الإيجابية التي أشارت إليها فعالية الاندماج في تحقيق الكفاءة والرفع من جودة الخدمة المصرفية التي تم التطرق إليها في الفصل الأول.

-**الفرضية الثانية:** يعتبر الاندماج المصرفي من بين أكبر الأسباب التي أدت الى زيادة درجة التنافسية بين البنوك العربية.

هذه الفرضية صحيحة حيث رأينا من خلال التجارب العربية كيف ساهم الاندماج المصرفي في الرفع من درجة التنافسية والتي تم الإشارة إليها في الفصل الثاني خاصة في التجارب المصرية حيث أن اندماج البنوك المحلية المصرية زاد من احتدام المنافسة في السوق المصرفية المصرية.

-**الفرضية الثالثة:** إن تطبيق الجزائر لبعض الإصلاحات في جهازها المصرفي يمكنها من اعتماد الاندماج المصرفي مستقبلا.

هذه الفرضية صحيحة وتم إثبات صحتها في الفصل الثاني من خلال التطرق إلى أهم ضوابط ومتطلبات نجاح الاندماج المصرفي وتحدياته في الجزائر إضافة إلى أهم استراتيجيات تأهيل البنوك الجزائرية للاندماج المصرفي.

ثانيا: نتائج البحث

بعد استعراضنا لمختلف جوانب البحث، ومن خلال دراستنا لمختلف فصوله وأجزائه توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعمل عمليات الاندماج على تطوير العمل المصرفي والقيام بخدمات مصرفية حديثة تتلاءم مع اقتصاد السوق في تحرير التجارة العالمية وتواجد قوي للبنوك العالمية على الساحة الدولية تتميز بالكفاءة والجودة المطلوبة في تقديم الخدمات المصرفية الحديثة والمتنوعة.

- يساعد الاندماج المصرفي على الوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية وفقا لمعايير لجنة بازل الخاصة بكفاية رأس المال حتى يكتسب البنك ثقة المصارف العالمية والمؤسسات الدولية.
- تعتبر أهم تحديات العولمة المالية المفروضة على البنوك احتدام المنافسة في السوق المصرفية وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إضافة إلى إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية.
- إن البنوك العربية صغيرة الحجم لم تجد مكانا لها في ظل المنافسة الشديدة للبنوك الأجنبية التي تجد الحرية للدخول للأسواق العربية، الأمر الذي يفرض على الدول العربية التفكير بشكل جدي في الاندماج المصرفي من أجل رفع مستوى وأداء البنوك.
- حدوث عمليات اندماج في بعض الدول العربية بالرغم من أنها عمليات متواضعة ليست في المستوى المطلوب إلا أنها حققت نتائج إيجابية وساعدت على تطوير وتحسين أداء البنوك وزادت من درجة تنافسيتها.
- يعاني الجهاز المصرفي الجزائري من أوجه قصور عديدة تتمثل في عدم فعالية المنظومة المصرفية الجزائرية وفقدان الاحترافية في ممارسة العمل المصرفي بحيث لم يشهد عمليات اندماج بين بنوكه، إلا أن اتباع بعض الاستراتيجيات سوف يساعده على تبني الاندماج المصرفي مستقبلا مما يؤدي إلى تنشيطه والرفع من مستواه.

ثالثا: الاقتراحات

على ضوء الدراسة السابقة والنتائج المتحصل عليها توصلنا إلى مجموعة من الاقتراحات والتي تتمثل فيما يلي:

- ضرورة تحقيق المزيد من عمليات الاندماج المصرفي في الدول العربية سواء كان هذا الاندماج بين البنوك المحلية للدولة الواحدة أو بين بنوك عدة دول وذلك لمواجهة مختلف تحديات العولمة المالية التي تواجهها البنوك العربية.
- ضرورة الاهتمام بتقوية قاعدة رأس مال البنوك الخاصة وزيادة حجم أصولها وهو ما يمكن أن يتحقق عن طريق الاندماج المصرفي.
- ضرورة إطلاع الدول العربية على تجارب البنوك الأخرى في الدول المجاورة التي طبقت الاندماج المصرفي للاستفادة من تلك التجارب مع مراعاة اختلاف الظروف.
- ضرورة شروع البنوك العربية في إعداد خطة لإصلاح الجهاز المصرفي واعتبار ذلك أولوية لها في المرحلة القادمة، وذلك لمواجهة مختلف تحديات العولمة المالية وكذلك حالات الضعف في جهازها المصرفي، بهدف تعزيز مكانتها وتحسين قدرتها على الساحة المصرفية تمهيدا لخلق البيئة المناسبة لتحقيق الاندماج بين تلك البنوك.

أما بالنسبة لحالة الجزائر فإننا نقترح:

- تهيئة البيئة المصرفية المناسبة لحدوث الاندماج المصرفي، ويمكن أن تحقق ذلك من خلال:
- توفير الإطارات البشرية كما وكيفا لتحليل البيانات الواردة من البنوك من ناحية الوفاء باحتياجات التفتيش الميداني الدقيق والمستمر على جميع وحدات الجهاز المصرفي.
- ضرورة مواصلة الإصلاحات المصرفية، ويتم ذلك عن طريق عملية إعادة هيكلة البنوك من خلال جملة من الإجراءات تهدف إلى تصحيح الهياكل الفنية والإدارية والمالية بغرض تحسين كفاءتها وتمكينها من الاستمرار بنجاح على المدى المتوسط والطويل.
- تبني استراتيجيات فعالة من شأنها أن تشجع على اندماج البنوك الجزائرية مثل فكرة البنوك الشاملة، الارتقاء بالكوادر البشرية، تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي، مكافحة غسيل الأموال وتعميق استخدام التكنولوجيا المصرفية.

رابعا: آفاق البحث

تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث لتكون إشكاليات بحوث ودراسات أخرى؛ وهي:

- متطلبات اعتماد الاندماج المصرفي كاستراتيجية لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية.
- أثر الاندماج المصرفي على اقتصاديات الدول العربية.
- السلطات النقدية ودورها في تفعيل عمليات الاندماج.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب بالغة العربية

1. أنطوان ناشف، خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، النظام القانوني للنظام المصرفي اللبناني مع ملحق شامل بالقوانين والاجتماعات، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.
2. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
3. جمال شذا خطيب، العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربية لرأس المال، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
4. خليل الهندي، أنطوان الناشف، "العمليات المصرفية والسوق المالية–دمج المصارف، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.
5. رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
6. صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتب، 2003.
7. طارق عبد العال حمادي، الاندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
8. طارق محمود عبد السلام السالوس، الدمج المصرفي، دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصرفي العربي والمصري، دار النهضة العربية، مصر، 2009.
9. عبد الحميد صديق عبد البر، اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال الدولية مع دراسة خاصة لظاهرة الاندماج المصرفي، مكتبة المعارف الحديثة، 2000.
10. عبد الكريم جابر العيساوي، الاندماج والتملك الاقتصاديان (المصارف النموذجية)، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 2007.
11. عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، مصر، 2000.
12. عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2003.
13. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها وتداعياتها، الدار الجامعية، مصر، 2008.
14. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.
15. الغندوز، حافظ كمال، الاندماج والتحلل في المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت،2000.
16. فارس غصوب، الرأسمالية الحديثة طبيعتها وخصائصها القومية، دار الفرابي، بيروت، 1995.

17. محسن احمد الخضيري، الاندماج المصرفي المنهج المتكامل لاكتساب البنوك والمصارف اقتصاديات الحجم، الدار الجامعية، مصر، 2007.
18. محمد مطر، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، الأوائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
19. محمود أحمد توني، الاندماج المصرفي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
20. موسى محمد إبراهيم، اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2008.
21. نبيل حشاد، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي الفرص والتحديات، دار يحي للطباعة والنشر، مصر، 2006.
22. هشام البساط، نظريات الاندماج المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1993.

ثانيا : الرسائل والأطروحات:

23. رقاي فازية، حمزة فايزة، تأهيل الجهاز الجهوي الجزائري للاندماج في العولمة المالية وإستراتيجيات مواجهة تحدياتها، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015.
24. زياد أبو موسى، واقع الاندماج المصرفي في البنوك الأردنية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر،2007.
25. شافية بن عيسى، آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2012.
26. علي حدو، انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة الجزائر 03، 2012.
27. فوزية أحمد، عبد الحميد سعد، جدوى الاندماج وبنوك القطاع العام التجارية المصرية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الزقازيق، 2004.
28. قراش عمر، "متطلبات إرساء الاندماج المصرفي في الجزائر بالإشارة إلى تجارب دولية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013.
29. نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج، دراسة لازمة الرهن العقاري في و.م.أ، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، 2013.

ثالثا: المجلات والنشريات:

30. سعد بوكوس، زياد أبو موسى ،" اثر الاندماج المصرفي على أداء البنوك التجارية " البنك الاهلي الاردني وبنك الاعمال "، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، العدد 11، 2004.

31. عدنان الهندي، "الدمج والتملك في القطاع المصرفي العربي، المبررات والمكاسب والاتجاهات"، إتحاد المصارف العربية، العدد 226، المجلد 19، أكتوبر 1999.

32. البنك الأهلي المصري، المعهد المصرفي المصري، مفاهيم مالية، العدد 11.

33. أثير عباس حيادي الجبوري، اقتصار محمد مناحي الرفيعي، العولمة العالمية وأثرها في المصارف الإسلامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 42، 2014.

34. سعيد علي محمد العبيدي، شعيب عبد المطلب إبراهيم الحدشي، قياس اندماج المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 21، 2018.

35. محمد سعداني الأفغاني، جريدة الشرق الأوسط، العدد 4783، 12 جانفي 1997.

36. البنك الأهلي المصري، الجهاز المصرفي المصري، واقع جديد، النظرة الاقتصادية، العدد 3، مصر، 2007.

37. محبوب بن حمودة، قراءة في عولمة المصارف، مجلة آفاق، جامعة البليدة، 2005.

38. مجلة بنك مصر، أوراق بنك مصر البحثية، عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي وأثرها على القطاع المصرفي والاقتصاد القومي، العدد 45، 2008.

39. السرايري سمير عبد الرزاق، قياس الأداء المالي للمهارة التجارية السعودية وتقييمها، بحوث اقتصادية عربية، العدد 43، السعودية، 2008.

40. عمر عبد العزيز، القطاع المالي العربي لمواجهة الاندماج والتملك، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك فهد، 2000.

41. جيردها وسلر، عولمة التمويل، مجلة التنمية والتمويل، مجلد 39، مارس 2002،.

رابعا: الملتقيات والندوات

42. أحمد عبد الفتاح، استقراء نتائج الدمج المصرفي ومستقبل الدمج المصرفي، أبحاث ومناقشات الندوة التي نضمها اتحاد المصارف العربية، 1992.

43. الجاسر محمد سليمان، تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، ورقة عمل مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020، السعودية، 2002.

44. سعيد عبد الخالق محمود، القطاع المصرفي في مواجهة عصر الاندماج والتكتل، ندوة الابعاد الاقتصادية والادارية للاندماج المصرفي، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، مصر.
45. عمار بوزعرور، مسعود دروايس، "الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، –واقع وتحديات–، جامعة سعد دحلب، البليدة،2002.
46. محمد سعيد النابلسي، الدمج المصرفي، أبحاث ومناقشات ندوة اتحاد المصارف العربية، 1992.
47. هالة حلمي السعيد، قضايا اندماج البنوك –الحالة المصرية– مؤتمر نتائج الإصلاح الاقتصادي في مصر، مركز الدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة، 2005.

خامسا : المواقع الإلكترونية:

48. الموقع الإلكتروني لبنك الأهلي الأردني
www.ahli.com.
49. البنك الأهلي الأردني، خدماتي، على الموقع الإلكتروني
https://www.ahli.com/ar/jordon/my-busness.
50. البنك الأهلي المصري، الاقتصاد المصري في أرقام لعام 2009، في الموقع الإلكتروني:
https://www.nbe.com.eg/Polf.
51. إتحاد بنوك مصر، (سابقا البنك الأهلي، سوسييتيه جنرال)
www.vabonline.com..
52. إتحاد بنوك مصر، الموقع الإلكتروني:
https://www.vabonlime.org/ar/magazine.
53. Banque d'Algérie,
www.bank-of-algeria.dz.

سادسا : المراجع بالغة الأجنبية:

54. Stanley Foster Reed, ""the at of Mergers and Acuistion"", Third edition,Mc Graw Hill, New York,1999.

الملخص

أصبحت عمليات الاندماج المصرفي ظاهرة عالمية تأثرت بها معظم البنوك في العالم، فلاندماج المصرفي يعمل على تنويع الخدمات وتقليل المخاطر وزيادة الحصة السوقية، كما يعتبر أهم أداة لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة المالية على البنوك، كاحتدام المنافسة في السوق المصرفية وغيرها.

فعمليات الاندماج المصرفي في العالم العربي حققت العديد من المزايا الإيجابية للبنوك العربية بحيث ساهمت بشكل فعال في تطوير خدماتها ومواجهة أبرز تحديات العولمة المالية كما رأينا في الأردن، مصر والمملكة العربية السعودية، إلا أن الساحة المصرفية العربية مازالت في حاجة إلى المزيد من عمليات الاندماج المصرفي، حيث أن الحجم النسبي لهذه العمليات مازال ضئيلا أو منعدما في بعض الدول العربية، والجزائر تعتبر واحدة من هذه الدول والتي هي أحوج ما يكون للاندماج المصرفي في ظل صغر حجم بنوكها وعدم قدرتها على المنافسة، وأن استجابتها لتحديات العولمة المالية مازالت محدودة.

الكلمات المفتاحية: الاندماج المصرفي، البنوك العربية، تحديات العولمة المالية.

Summary

Banking Mergers has become global phenomenon that has affected most Banks in the world, It works to diversifies of services, reduscing risks and increasing Market Share, It also considered the most important tool to face challenges of financial globalization such as increasing competition in the banking market and others.

Banking Mergers in the Arab world has achieved many positive advantages for Arab Banks, where it contributed effectively in the developement of its services and facing the most important challenges of Financial globalization as we have seen in Jordan, Egypt, and the kingdom of Saudi Arabia, But the Arab banking scene still neeeds more of Banking Mergers, so that relative size of these operations is still small or absent in some Arab countries, and Algeria is considered one of the states which is the most in need for Banking Mergers because of the its small banks and their inability to compete, and that its response of the challenges of Financial Globalization is still limited.

Key Words: Banking Mergers, Arab Banks, Financial Globalization.